جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
قطاع نظم المعلومات والتحول الرقمي
الإدارة المركزية للإحصاء والتقارير والنشر الإلكتروني

# المطبوعات الجديدة

## بالمكتبة العامة المشتركة مع مكتبة وزارة المالية

## (خلال عام 2021 مع عرض تحليلي لأهم هذه المطبوعات)

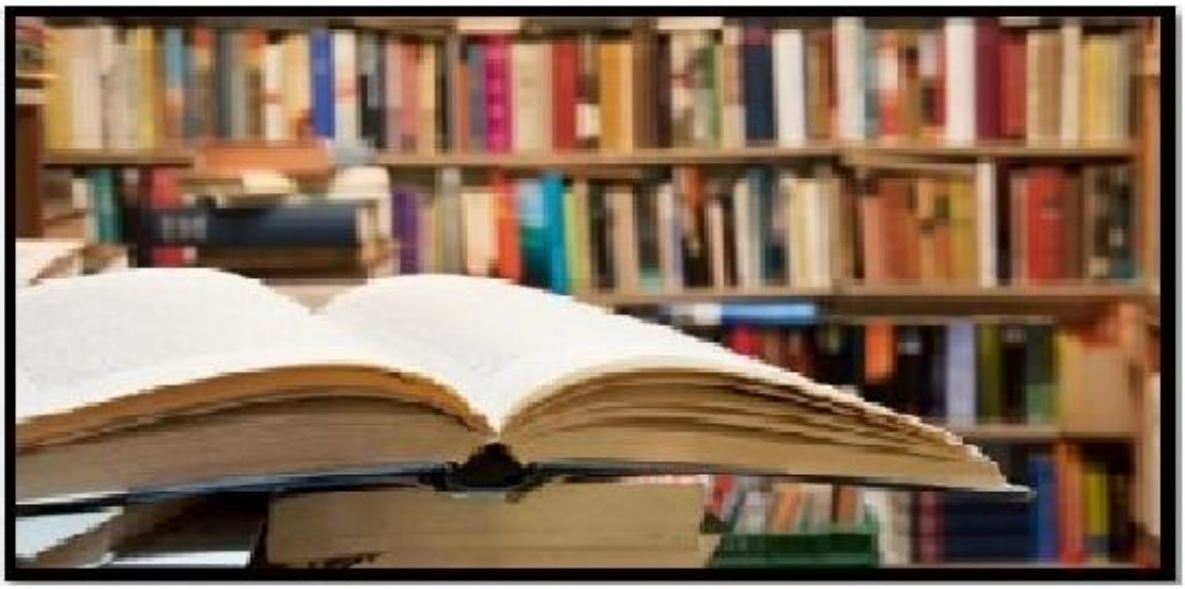

إعداد

سعيد عبدالرحمن

باحث فني أول

إشراف

صبحي مقار

رئيس الإدارة المركزية
للإحصاء والتقارير والنشر الإلكتروني

(العدد (15) – يناير 2022)

# المحتويات


أولاً: المطبوعات ذات الصلة بالتجارة والصناعة. 2

ثانياً: مطبوعات متنوعة. 3

ثالثاً: خدمات المعلومات. 5

رابعاً: عرض تحليلي لأهم المطبوعات. 6

الكتاب الأول: حوكمة الشركات ما بين التمويل والتدقيق الداخلي. 6

الكتاب الثاني: المحاسبة الإدارية المتقدمة: الموازنات على أساس الأنشطة – فلسفة الجودة الشاملة "نظام لين" – تطوير الخطط والحوافز والمكافآت. 8

الكتاب الثالث: إصلاح نظم المشتريات الحكومية. 9

الكتاب الرابع: إدارة الجودة الشاملة وفقاً للمعايير الدولية. 10

الكتاب الخامس: الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. 12

الكتاب السادس: حوكمة الشركات. 13

الكتاب السابع: تنمية قطاع المحروقات في شرق إفريقيا التحديات السياسية والأمنية. 14

الكتاب الثامن: مصر والسودان. 15

الكتاب التاسع: نحو خريطة جديدة للامركزية المالية في مصر. 17

الكتاب العاشر: إدارة اللوجيستيات – تخطيط وتنظيم ورقابة سلاسل التوريد. 20

الكتاب الحادي عشر: الشمول المالي والاستدامة المصرفية 2030 دراسة في السياسات المصرفية الدولية. 22

الكتاب الثاني عشر: الثورة الصناعية الرابعة (الذكاء الاصطناعي– التحول الرقمي) تحديات وفرص الاستحواذ على القوة الرقمية الجديدة. 23

الكتاب الثالث عشر: الاستزراع السمكي في مصر – تحديات الحاضر وآفاق المستقبل. 25

الكتاب الرابع عشر: مصر وجنوب أفريقيا. 27

الكتاب الخامس عشر: تقرير التنمية العربية– مديونية الدول العربية الواقع والمخاطر وسبل المواجهة. 28

الكتاب السادس عشر: برنامج الحماية الاجتماعية ومنظومة دعم السلع الغذائية – الوضع الراهن وسبل التطوير. 31

الكتاب السابع عشر: آفاق اقتصادية معاصرة– الدين العام الحكومي. 32

الكتاب الثامن عشر: المالية العامة والتشريع الضريبي. 33

الكتاب التاسع عشر: مصر وكينيا. 34

الكتاب العشرون: دعم الصناعات كثيفة الطاقة وأثره على الحصيلة الضريبية بالدول النامية "دراسة مقارنة". 35

# المطبوعات الجديدة

# بالمكتبة العامة المشتركة مع مكتبة وزارة المالية

## (خلال عام 2021 مع عرض تحليلي لأهم هذه المطبوعات)

==========

على الرغم من التطور التكنولوجي الهائل الذي نعيشه اليوم وتعدد أشكال ومصادر المعلومات وانتشار الكتاب الالكتروني، إلا أنه لا يزال الكتاب المطبوع متربعاً على أسواق ومعارض الكتب في جميع أنحاء العالم، حيث يعد أحد أهم الوسائل التي يلجأ إليها السادة الباحثون والمختصون للحصول على المعلومات المختلفة.

ويشمل هذا التقرير عرضاً لأهم المطبوعات الحديثة المتاحة للاطلاع عليها في المكتبة العامة لوزارة التجارة والصناعة المشتركة مع مكتبة وزارة المالية خلال عام 2021. وقد قامت المكتبة بعمل الإجراءات الفنية لهذه المطبوعات (الفهرسة – التصنيف) وفقاً لأحدث النظم العالمية. كما يشمل التقرير أيضاً عرض تحليلي لأهم المطبوعات باستخدام خدمة الاستخلاص كأحد خدمات المعلومات الغير تقليدية التي تقدمها المكتبات ومراكز المعلومات لتلبية احتياجات مجتمع المستفيدين منها.

وتعتبر خدمة الاستخلاص من أهم الوسائل المستخدمة لاسترجاع المعلومات، حيث تم استخدام النوع المناسب من المستخلصات لهذا التقرير وهو ما يسمى بالمستخلص الوصفي (Indicative Abstract)، والذي يوفر الوقت والجهد وتكاليف البحث من خلال تقديمه للمعلومات بشكل موجز وشامل مما يساعد الباحث على انتقاء ما يناسبه من معلومات بسهولة ويسر.

وتأمل الإدارة المركزية للإحصاء والتقارير والنشر الإلكتروني أن يستفيد جميع السادة العاملين بالقطاعات المختلفة بوزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية من هذا التقرير، كما يسعدنا تلقى آرائكم ومقترحاتهم في هذا الشأن.

## أولاً: المطبوعات ذات الصلة بالتجارة والصناعة:

| م | العنوان | المؤلف | تاريخ النشر |
|---|---|---|---|
| 1 | حوكمة الشركات ما بين التمويل والتدقيق الداخلي. | محمد أحمد كاسب | 2020 |
| 2 | المحاسبة الإدارية المتقدمة – الموازنات على أساس الأنشطة – فلسفة الجودة الشاملة نظام لين – تطوير الخطط والحوافز والمكافآت. | أحمد حسين على | 2020 |
| 3 | إصلاح نظم المشتريات الحكومية. | كريم سيد محمد السيد | 2020 |
| 4 | حوكمة الشركات. | محسن أحمد الخظيري | 2020 |
| 5 | إدارة الجودة الشاملة وفقاً للمعايير الدولية. | شهدان عادل الغرباوي | 2020 |
| 6 | إدارة اللوجيستيات – تخطيط وتنظيم ورقابة سلاسل | رونالد إتش باللو | 2016 |
| 7 | الشمول المالي والاستدامة المصرفية 2030 – دراسة في السياسات المصرفية الدولية. | ليلى فوزي أحمد جعفر | 2021 |
| 8 | برامج الحماية الاجتماعية ومنظومة دعم السلع الغذائية والخبز – الوضع الراهن وسبل التطوير. | هدى النمر | 2021 |
| 9 | آفاق اقتصادية معاصرة– الدين العام الحكومي. | أسامة الجوهري – أحمد حلمي | 2021 |
| 10 | تقرير التنمية العربية – مديونية الدول العربية الواقع والمخاطر وسبل المواجهة. | مجموعة من الخبراء والباحثين | 2021 |
| 11 | المالية العامة والتشريع الضريبي. | ليلى فوزي أحمد جعفر | 2020 |
| 12 | الثورة الصناعية الرابعة (الذكاء الاصطناعي – التحول الرقمي) تحديات وفرص الاستحواذ على القوة الرقمية الجديدة. | معهد التخطيط القومي | 2021 |
| 13 | الاستزراع السمكي في مصر – تحديات الحاضر وآفاق المستقبل. | أحمد عبد الوهاب برانية | 2021 |
| 14 | دعم الصناعات كثيفة الطاقة وأثره على الحصيلة الضريبية بالدول النامية "دراسة مقارنة". | ليلى فوزى أحمد جعفر | 2019 |

## ثانياً: مطبوعات متنوعة:

| م | عنوان الكتاب | المؤلف | تاريخ النشر |
|---|---|---|---|
| 1 | التفكير خارج الصندوق. | ديفايكا ديفايا | 2020 |
| 2 | سلوكيات المواطنة التنظيمية البيئية كمدخل وسيط في العلاقة بين الإدارة الخضراء للموارد البشرية وفاعلية الأداء، دراسة مقارنة. | سعاد فهد سعد الحوال | 2020 |
| 3 | المواصفات الفنية لأعمال المساحة والخرائط. | وزارة الموارد المائية | 2020 |
| 4 | الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية وعلاقتها بتفعيل الأداء المؤسسي. | جزاع مسبل جرير | 2019 |
| 5 | كيف تختار أفضل القادة والمديرين. | أحمد ماهر | 2019 |
| 6 | مدخل لدراسة الإستراتيجيات. | عامر خضير الكبيسى | 2018 |
| 7 | مصر والكونغو الديمقراطية. | عبد المعطى أبو زيد | 2019 |
| 8 | أنشطة الرئيس عبد الفتاح السيسي (داخلية وخارجية). | نشوى عبد الحميد | 2019 |
| 9 | مشاركة الرئيس عبد الفتاح السيسي في القمة الإفريقية الروسية. | سامية بدوى | 2019 |
| 10 | قراءة تحليلية لإدارة مجلس النواب من منظور الصحافة المحلية. | هناء سعودى | 2019 |
| 11 | قانون العمل الأهلي. | أشرف مدنى | 2019 |
| 12 | مصر وإفريقيا يرصد نشاط مصر كرئيس للاتحاد الأفريقي والعلاقات الإفريقية. | عبد المعطى أبو زيد | 2019 |

## تابع مطبوعات متنوعة:

| م | عنوان الكتاب | المؤلف | تاريخ النشر |
|---|---|---|---|
| 13 | مصر– السيسي وبناء الدولة الحديثة 7 سنوات من البناء والتنمية والتقدم 2014 – 2021 الطريق إلى الجمهورية الجديدة. | عبد الرازق توفيق | 2021 |
| 14 | آفاق إستراتيجية. | خديجة عرفة | 2021 |
| 15 | المؤتمر العربي للتشريع الضريبي حول إصلاح النظام الضريبي في ظل متطلبات السياسات المالية والنقدية وأهداف التنمية المستدامة. | المنظمة العربية للتنمية الإدارية | 2020 |
| 16 | مصر وجنوب أفريقيا. | عبد المعطى أبو زيد | 2019 |
| 17 | مصر وكينيا. | عبد المعطى أبو زيد | 2019 |
| 18 | القانون رقم (100) لسنة 2018 بربط الموازنة العامة للدولة والقانون رقم (101) لسنة 2018 باعتماد الخطة والتفويضات في التأشيرات العامة للسنة المالية 2018 – 2019. | وزارة المالية– مجلس النواب | 2018 |
| 19 | الجاليات العربية في دول المهجر الدور وآليات تفعيلية. | أحمد منيس | 2014 |
| 20 | النظرية العامة والإجراءات الجنائية في جرائم التهرب من أداء الضريبة على الدخل في ظل أحكام القانون 91 لسنة 2005. | مجدي محمد على | 2014 |

## ثالثاً: خدمات المعلومات:

تقدم المكتبة خدمات المعلومات للباحثين من داخل وخارج وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية، ونعرض فيما يلي بيان بأعداد الباحثين المترددين على المكتبة خلال عام 2021:

| الشهر | عدد الباحثين |
|---|---|
| يناير | 10 |
| فبراير | 15 |
| مارس | 15 |
| أبريل | 12 |
| مايو | 15 |
| يونيو | 16 |
| يوليو | 12 |
| أغسطس | 14 |
| سبتمبر | 16 |
| أكتوبر | 18 |
| نوفمبر | 15 |
| ديسمبر | 12 |

## رابعاً: عرض تحليلي لأهم المطبوعات:

### الكتاب الأول: حوكمة الشركات ما بين التمويل والتدقيق الداخلي:

#### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: محمد أحمد كاسب خليفة.
- اسم الناشر: دار الفكر الجامعي.
- مكان النشر: الإسكندرية.
- تاريخ النشر: 2020.

#### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تحول العديد من دول العالم من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد على القطاع الخاص لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة، وبشكل خاص من خلال تكوين الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام للنهوض بمشروعات التنمية الكبيرة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، ويتطلب ذلك تعميق انفصال الملكية عن الإدارة ومعالجة ضعف الرقابة على تصرفات الإدارة التنفيذية. وتعتمد نزاهة السوق المالي على نوعية البيانات المالية للشركات المتاحة للمستثمرين. ويعتبر الإفصاح الواضح السليم، والمؤهل للثقة أمراً مطلوباً لتكوين السيولة في الأسواق المالية. وكلما ازدادت درجة الشفافية زادت درجة الإحساس بالمساواة أو العدالة التي يعتقد المستثمرين بوجودها في تلك الأسواق. وبالتالي، تزيد درجة ترحيب المستثمرين بضخ أموالهم في السوق. ويجب أن تحمى القواعد المنظمة لحوكمة الشركات ممارسة حقوق المساهمين التي نصت عليها القوانين والأنظمة النافذة كقانون الشركات والنظام الأساسي للشركة في نقل الملكية وتسجيلها، الحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة دورية، المشاركة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين، انتخاب وعزل مجلس أعضاء الإدارة، المشاركة في أرباح الشركة، وكذلك حق المساهمين في المشاركة بالقرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة كالتعديل في النظام الأساسي.

ويعد التصويت من أهم الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المساهم ولا يجوز لإدارة الشركة وضع أي إجراء قد يؤدى إلى إعاقة استخدام هذا الحق بل يجب تسهيل ممارسة المساهم لحقه في التصويت وتيسيره. وقد نصت لوائح الحوكمة في بعض الدول على إلزامية إتباع أسلوب التصويت التراكمي عند التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية العامة. ويقصد بالتصويت التراكمي أن يكون لكل مساهم عدد من الأصوات يساوى عدد الأسهم التي يملكها حيث يقوم بالتصويت بها لمرشح واحد لعضوية مجلس الإدارة أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين دون حصول تكرار لهذه الأصوات.

وتعد نظم الإفصاح القوية بمثابة سمة أساسية من سمات أساليب متابعة الشركات المستندة إلى قوى السوق، حيث تحتل أهمية كبيرة في مساعدة المساهمين على ممارسة حقوقهم، فالإفصاح السليم يعد أداة قوية للتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين وعلى جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال. لذلك يتطلب المساهمين والمستثمرون المرتقبون الحصول على المعلومات المنظمة التي تتسم بدرجة مرتفعة من المصداقية والقابلية للمقارنة مع البيانات الأخرى المناظرة لتساعدهم في تقييم كفاءة الإدارة واتخاذ القرارات المستندة إلى المعلومات الكافية بشأن تقييم الشركة. وتعيق المعلومات الغير الكافية قدرة أسواق الأوراق المالية على العمل وتؤدى إلى سوء تخصيص الموارد، حيث يجب أن يتضمن نظام الحوكمة ضرورة الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، كما يجب أن يتضمن الإفصاح بالإضافة إلى المعلومات الجوهرية "أي واقعة أو معلومة قد تؤثر في قرار الشخص لشراء الورقة المالية أو الاحتفاظ بها أو بيعها".

وتعتبر الحوكمة الآلية التي تمكن أطراف العلاقة من إقامة علاقات عادلة، وما علاقة المستثمرين بالملاك في عقد المضاربة إلا إحدى هذه العلاقات التي يجب أن تكون عادلة مما يؤدي إلى قسمة عادلة للربح. وتتم الحوكمة من خلال مجموعة من القواعد والنظم القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية، وأيضاً من خلال التعليمات والتوجيهات التي تصدرها الإدارة لتنفيذ وأداء العمل في كافة الأنشطة داخل الشركة بصورة سليمة مما يؤدى إلى حصول المنشأة على كافة حقوقها وسداد التزاماتها مع التزام مجلس الإدارة والعاملين في قطاعات المحاسبة والمراجعة والرقابة والتفتيش الداخلي، وما يتصل بمراقبي الحسابات الخارجيين بتلك القواعد الحوكمية، وما يجب عملة نحو إيضاح نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي بصورة صادقة وعادلة لمستخدمي القوائم المالية خاصة المتعاملين في سوق الأوراق المالية.

كما تناول المؤلف النظرية العامة للشركة وحوكمة الشركات كضرورة عصرية ومدى تأثير مبادئ الحوكمة على الشركات العائلية، وتقييم المخاطر في إطار حوكمة الشركات وفى ظل الاقتصاد المعرفي، والتدقيق الداخلي ومدى فاعليته في حوكمة الشركات.

## الكتاب الثاني: المحاسبة الإدارية المتقدمة الموازنات على أساس الأنشطة – فلسفة الجودة الشاملة "نظام لين"– تطوير الخطط والحوافز والمكافآت:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: أحمد حسين على حسين.
- اسم الناشر: دار التعليم الجامعي.
- مكان النشر: الإسكندرية.
- تاريخ النشر: 2020.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف في هذا الكتاب عند تصميم نظام معين أن يكون ملائماً للظروف السائدة في البيئة التي يعمل فيها النظام حتى يستطيع أن يفي بالمتطلبات والأهداف التي من أجلها أنشئ من أجلها. ولا شك أن حدوث تغيرات جوهرية في الظروف البيئية التي كانت سائدة عند تصميم النظام الجاري استخدامه يتطلب بالضرورة تعديل أو تطوير هذا النظام بما يتواكب مع الظروف الجديدة حتى يظل النظام المستخدم ملائماً ومتوافقاً مع أهدافه. وبتطبيق نفس المفهوم (مفهوم التغيير والتطوير) على نظام المحاسبة الإدارية كنظام أساسي للمعلومات في شركات الأعمال، فإن التطورات المذهلة والسريعة التي تجرى في مجال الأعمال تتطلب بالضرورة تغييرات جوهرية في الدور الذي يجب أن تلعبه المحاسبة الإدارية كنظام للمعلومات في الوقت الحاضر. كما تناول المؤلف أيضاً الدقة في حساب تكلفة المنتجات والخدمات وإدارة تكاليف الأنشطة بغرض زيادة الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة وتخفيض التكاليف وتحسين عملية إعداد الموازنات التقديرية التشغيلية بما يضمن تحقيق التوازن التشغيلي أي التوازن بين العرض والطلب على الموارد المتاحة، والتوازن المالي– أي تحقيق الأرباح المستهدفة.

وتناول المؤلف أيضاً أسلوب تخفيض التكلفة، حيث بدأ بمدخل التكلفة المستهدفة لتقديم منتج جديد بأعلى جودة وأقل تكلفة. ثم تناول مفاهيم الجودة وكيفية تحقيقها وقياس تكلفتها، ثم عرض لنظام الإنتاج في الوقت المناسب للتخلص من المخزون ثم ناقش موضوع القيام بالتحسين من أين وكيف نجعله فعالاً، وكيف نجعله مستمراً. كما تناول المؤلف أحدث التطورات في نظم قياس وتقييم الأداء وتطورات خطط الحوافز والمكافآت بما يتلاءم مع بيئة الأعمال الحديثة، بالإضافة إلى نظام تخطيط موارد المشروعات الذي يعرف بأنه حزمة من برامج الحاسب شاملة وجامعة لكل المداخل والأساليب الحديثة لتخفيض التكلفة وتحسين الأداء واستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة والاستفادة من قدراتها الفائقة للتغلب على مشاكل الاتصالات وغياب التنسيق والتجانس بين الأنشطة المختلفة في الشركة.

## الكتاب الثالث: إصلاح نظم المشتريات الحكومية:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: كريم سيد محمد السيد أبو العزم.
- اسم الناشر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2020.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف في هذا الكتاب أهم جوانب الإصلاح في نظم المشتريات الحكومية من خلال إصلاح أفضل الممارسات الدولية طبقاً لما هو ثابت بالتقارير التي تصدرها المنظمات الدولية ودراسة النظام الحالي للمشتريات الحكومية في جمهورية مصر العربية والتعرف على أوجه القصور التي تحتاج إلى إصلاح. وركز على بعض الجوانب الهامة المتمثلة في العنصر البشرى في عملية الشراء الحكومي والعنصر التكنولوجي بالإضافة إلى أنظمة الشراء المركزي واللامركزي وعنصر الاستدامة في المشتريات الحكومية. وأخيراً إشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة في عمليات الشراء الحكومي، حيث سعت الدراسة لعرض وتحليل أهم التعريفات في هذا المجال مثل المهنة والمهنية والشراء الحكومي المركزي واللامركزي والمشتريات الحكومية الإلكترونية والشراء العام المستدام والشركات الصغيرة والمتوسطة وتحليل أهم الجوانب الإصلاحية في أنظمة المشتريات الحكومية في الدول محل المقارنة وتقييم النظام الحالي للمشتريات الحكومية في جمهورية مصر العربية وتحديد أهم نقاط القوة والضعف والتحديات والفرص التي تواجهه عملية إصلاح نظام المشتريات الحكومية في مصر ثم الوصول إلى جملة من النتائج والتوصيات والتي من الممكن أن تشكل أساساً لبناء إستراتيجية لإصلاح نظم المشتريات الحكومية في مصر.

وقد جاءت نتائج الدراسة لتحمل عدد من الجوانب أهمها ضرورة الاهتمام بإصلاح بعض الجوانب في نظام المشتريات الحكومية المعمول به حالياً في جمهورية مصر العربية. كما تناول المؤلف السلوكيات الأخلاقية والطابع المهني في وظيفة المشتريات الحكومية، وإصلاح نظم المشتريات الحكومية في بعض التجارب الدولية ومصر وأساليب الشراء الحكومي. وإصلاح نظم المشتريات الحكومية في بعض التجارب الدولية ومصر والشراء العام المستدام وإشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة.

## الكتاب الرابع: إدارة الجودة الشاملة وفقاً للمعايير الدولية:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوى
- اسم الناشر: دار الفكر الجامعى
- مكان النشر: الإسكندرية
- تاريخ النشر: 2020

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

إن رؤساء مجالس إدارة العديد من المنظمات يفهمون جيداً أن الاستمرار في التعامل مع العملاء سيتطلب تكريس الجهود لأداء الأعمال بشكل صحيح أول مرة، وأن مديري المنظمات يقررون متابعة إدارة الجودة الشاملة كنوع من الوفاء، فهم يعلمون بأن هذا الشيء الصحيح هو الذي يجب تنفيذه. وقد قامت إحدى المنظمات الكيميائية الأمريكية بمتابعة إدارة الجودة في السنة التي حققت فيها أرباحاً ولم يكن هناك شيء خطأ بالنسبة للأداء، حيث كانت جودة المنتج جيدة ولكن الباحث القوى وراء المبادرة في أنه لا يجب أن تركن المنظمة إلى أن الأمور تسير بشكل حسن بل عليها أن تعمل جيداً قبل أن تسوء الأمور ثم تبدأ في التصرف، وبعد مرور عدة سنوات كانوا مسرورين بأنهم فعلوا ذلك لأن اليابانيين ركزوا على أسواقهم. لذا يتابع العديد من رؤساء المجالس إدارة المنظمات الجودة الشاملة لأنهم يخشون من المستقبل، حيث يعلمون أن البيئة في تغير مستمر، ولهذا فهم يراجعونها باستمرار بواسطة عملائهم، فبعض العملاء مثل فورد وماجوارو، والعديد من المنظمات اليابانية يرفضون الارتباط مع البائعين إلا إذا استوفوا المعايير المحددة لجودة السلع والخدمات.

كما أصبحت النظم الاقتصادية في العالم تتميز جميعها بنسق مشترك قائم على أساس احترام العميل والعمل على إرضائه، وذلك انطلاقاً من أهمية المنافسة كمحدد أساسي لمركز أي مشروع في السوق. وبالتالي، تجعله أكثر قدرة من المنافسين على إرضاء العميل من خلال قيامه بتقديم السلع والخدمات التي تحقق رغباته، حيث أصبحت قوة إشباع حاجات العميل سر "التميز" والتفوق لمعظم المؤسسات في الوقت الحالي. وتختلف أهمية الحاجات فهي تزداد وتنقص حسب وجهة نظر العملاء مما يجعل مستوياتها مختلفة لتعبر عن معايير شراء متعددة فمثلاً قد يتوجه العميل لاختيار منتج من أدنى تشكيلة منتجات المؤسسة ويرغب من منتج أعلى التشكيلة، بمجرد أن الأول يرضى حاجته. وعندما يحقق المنتج الخدمة ما يريده العميل يكون أمام حالة عدم المطابقة (اللا جودة) إما لوجود عيب في المنتج (انخفاض مستوى الجودة) أو لوجود إضافة (ارتفاع مستوى الجودة).

وقد أصبح مفهوم القيمة للعميل الهدف الأول للمؤسسة لأنه هو الذي يحدد بقاء المؤسسة، فلا يكفي إنتاج سلع أو خدمات سليمة لتحقيق رضا العميل، بل هناك معايير أخرى تحقق هذا الرضا كسرعة استجابة الموردين، موقف البائعين، دقة الفاتورة، خدمة ما بعد البيع...إلخ مما دفع بالمؤسسات إلى مضاعفة التحقيقات الخاصة برضا العملاء، لكن عيب هذه التحقيقات يكمن في أنها تهمل محور السعر. إن العميل يبحث عن الرضا الأقصى، لكن ليس بأي سعر، فالسعر يدخل أيضاً ضمن الرضا سواء كان منخفضاً (الحالة الأكثر انتشاراً) أو مرتفعاً (الحالة النادرة) ويظهر جلياً أن العملاء يشترون وفقاً للقيمة المحصلة أي القيمة هي الجودة بالنسبة إلى السعر، فالعميل يقتنى السلعة أو الخدمة التي يرى أنها تجلب له أكبر قيمة.

ويتم النظر للجودة في عالمنا المعاصر، وبيئة الأعمال التنافسية نظرة أشمل وأعمق من كونها وظيفة من وظائف إدارة الإنتاج والعمليات. فقد نمى مفهوم الجودة ليحتل كل هذه المكانة عبر حقبات متتالية، حيث شهدت فترة أواخر القرن العشرين التقدم التكنولوجي السريع، اضطراب العالم، التركيز على حرية التجارة، السماح للسلع بالتدفق الحر بين الدول، إلغاء الحوافز الجمركية إلى غير ذلك من التغيرات. كما عرفت الأسواق حالة مغايرة عن تلك التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، بحيث أصبحت الأسواق شاملة، وحتى أن المنتجين الذين كانوا في الماضي يسعون إلى تلبية الطلب الكمي المتزايد تضاعف عددهم مما سمح بظهور الكثير من المنتجات الجديدة وزيادة العروض المقدمة للمستهلك. وقد أدت هذه التغيرات إلى زيادة اهتمام المؤسسات برغبات المستهلكين، وجمع المعلومات عن خصائصهم واحتياجاتهم والعمل على تلبية هذه الرغبات التي أصبحت من الأولويات، فرغم أن المستهلك الحالي مازال يولي اهتماما بسعر المنتجات والخدمات كما في الماضي، إلا أنه أصبح الآن يعطى اهتماما أكبر للجودة ويشترط مستوى قبول للجودة في المنتجات والخدمات التي يقتنيها.

كما لعبت القوى الثقافية والاجتماعية دوراً كبيراً في الضغط على المؤسسات، فنظراً لارتفاع مستوى الوعي لدى الزبائن أصبحوا يطالبون المؤسسات بتقديم منتجات بتقنيات عالية، وغير مضرة بالبيئة ولا بصحة المستهلكين. كما اكتسب العمال تكوينات جديدة، واكتشفوا مبادئ حديثة كالتمكين، فرص العمل، شروط العمل، فأصبحت لديهم قوة تمكنهم من مطالبة المؤسسات – باعتبارهم أطراف آخذة في المؤسسة – من ممارسة حقهم في تحديد أهداف وغايات يسعون إلى تحقيقها أمام كل هذه التحديات التي تواجه المؤسسة الحالية أصبحت المداخل السابقة للجودة لا تفي بالغرض المطلوب لمواجهتها، حيث اقتنع المسيرون بضرورة انتهاج مدخل جديد للجودة أشمل وأوسع من المداخل السابقة فظهر إثر ذلك مدخل جديد هو مدخل إدارة الجودة الشاملة. كما تناول المؤلف تطور مفهوم الإدارة للجودة الشاملة وأثره على تطور المنتج النهائي وتسويقه، حيث أصبحت إدارة الجودة الشاملة عملية متكاملة

وهامة لكل المؤسسات الاقتصادية وأصبح الآخذ بهذا المفهوم الحديث للجودة ليس بقدر أنه ضرورة أمام تناحر الأسواق الدولية.

## الكتاب الخامس: الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: عبد الحميد عبد الفتاح.
- اسم الناشر: مجموعة النيل العربية.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2020.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف في هذا الكتاب دراسات الإدارة الإستراتيجية وسياسات الأعمال من الدراسات المتقدمة في مجال إدارة المنظمات، حيث تحتاج إلى خلفية متكاملة عن مبادئ الإدارة ووظائفها، وأسس المنظمات وأنشطتها، فبناء الخطة يحتاج إلى فكر متعمق وقدرة على التحليل والتفسير والربط بين العوامل والمتغيرات، والموارد والإمكانيات، وصياغة الإستراتيجية وتطبيقها ومراجعتها. كما تناول المؤلف أيضاً متغيرات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والشفافية. فما الذي يحدث في اليابان؟ وماذا يدور في أمريكا والدول الغربية؟ وما حكاية النمور الأسيوية الزاحفة نحو التقدم والسيطرة المستقبلية؟ وما علاقة ذلك بالبناء الإستراتيجي الذي أعددناه في بلدنا ومنظماتنا إذا كان هناك بناء إستراتيجي قد أعد؟ وهل حقاً نحن نؤمن بمقولة "أحييني النهاردة وموتني بكرة"، مع العلم بأن بكره سيأتي وإن كنا غير موجودين فسيكون أولادنا وأحفادنا، فماذا سيحدث لو لم نزرع ونغرس لهم؟ ما الذي يجب أن نتسلح به لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين بكل شراستها وقوتها في شتى المجالات؟. إنها دعوة لشحذ همم المفكرين، والممارسين، والمخططين الإستراتيجيين في شتى المجالات للعمل الدءوب من أجل مستقبل أفضل للشعوب العربية.

ويهدف المؤلف من هذا الكتاب إلى:

تقديم مبادئ وأسس ونماذج الإدارة الإستراتيجية.

- تطوير القدرة على الفهم والاستيعاب الاستراتيجي للطالب والممارس في منظمات الأعمال.
- تحسين قدرات ومهارات البحث المتعلقة بجمع وتحليل وتفسير البيانات والمعلومات البيئية.
- تحليل أهم البدائل الإستراتيجية الممكن الاستفادة بها في المجالات العملية لمنظمات الأعمال وكيفية الاستفادة منها ومتابعتها ومراجعتها.

- تنمية المهارات الفكرية الخاصة بتناول الحالات العملية والمواقف الإستراتيجية بالتحليل والتفسير ومن ثم القدرة على اتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية.

وتناول المؤلف أسس ومبادئ الإدارة الإستراتيجية من خلال المفاهيم والمصطلحات شائعة الاستخدام في المجال الإداري الاستراتيجي، والإدارة الإستراتيجية مبيناً مفهومها وتطورها، وأهمية دراستها ومستوياتها وغيرها من الموضوعات التي تشكل أسس دراسة الإدارة الإستراتيجية. كما تناول أيضاً خطوات إدارة الإستراتيجية موضحاً ضرورة صياغة رسالة المنظمة بوضوح، وأهمية وضع الغايات والأهداف، وإجراء التحليل البيئي الخارجي والداخلي، إضافة إلى بنيان البدائل الإستراتيجية وعرض لأهم النماذج المساعدة في عملية الاختيار الاستراتيجي، ثم انتقل لعرض موضوع تطبيق الإستراتيجية. كما تناول الحالات العملية والمواقف التطبيقية، بعرض لدور الحالات العملية في تنمية المهارات الفكرية وكيفية تحليل العملية بصورة تفصيلية، إلى جانب بيان خطوات اتخاذ القرار الاستراتيجي. وفى الختام تقديم بعض النصائح والإرشادات اللازمة لتحليل الحالات العملية بفاعلية مع تقديم دليل مرشد لتحليل الحالة في مجال الإدارة الإستراتيجية وتقديم مجموعة متنوعة من الحالات والمواقف العملية.

## الكتاب السادس: حوكمة الشركات:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: محسن أحمد الخضيري.
- اسم الناشر: مجموعة النيل العربية.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2020.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

برز مصطلح الحوكمة، وفرض نفسه قسراً، حيث أوجدته ظروف غير مستقرة، واضطرابات قلقة، وحوادث عنيفة اجتاحت بعض أسواق المال والأعمال العالمية والمحلية. لم يشغل مصطلح فكر، وعقل، وضمير خبراء تقييم الشركات، ومحترفي التعامل في الأسواق المالية، وخبراء إدارة تدوير الأوراق المالية مثلما حدث مع مصطلح الحوكمة. وقد دعت الحاجة إلى ظهور مصطلح الحوكمة مع بروز الكثير من التساؤلات حول مدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وصدقها في التعبير عن حقيقة أوضاع الشركات. وتأتي الحوكمة كضرورة حياة للشركات، خاصة في ظل الظروف التي تنشأ من تعارض المصالح بين أطراف العمليات الاقتصادية، سواء أكانوا من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، أم كانوا من العاملين والمديرين في تلك الشركات بهدف القضاء على حالات الفساد والحيلولة دون حدوث

الفشل المالي والقصور التمويلي، حيث تزيد الحوكمة من فعالية وقوة المحاسبة والشفافية، كما تظل أداة حماية ووقاية للشركات لضمان تماسكها واستمرارها.

وسوف يساهم سريان الحوكمة داخل جسد الكيانات الاقتصادية والإدارية المختلفة في زيادة قوة (جهاز المناعة) ضد الفساد، وزيادة كفاءة الجهاز الإداري، وتحقيق سلامة ومتانة النظام المالي للشركات وتحسين أدائها حتى تصبح قادرة على مواجهة المنافسة، وفى الوقت ذاته زيادة قدرة كافة الأطراف على الحكم السليم على أداء هذه الشركات. كما تناول المؤلف فكر وفلسفة الحوكمة ومفهوم حوكمة الشركات وأعمدة بنيان الحوكمة ومجالات حوكمة الشركات، ومن يقوم بالحوكمة، وكيف تعمل الحوكمة وكيف نستفيد منها ومراحل حوكمة الشركات ونحو نموذج أمثل للحوكمة.

## الكتاب السابع: تنمية قطاع المحروقات في شرق إفريقيا التحديات السياسية والأمنية:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: بنجامين أوجيه– ترجمة ريهام حسن.
- اسم الناشر: الهيئة العامة للاستعلامات.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2019.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف في هذا الكتاب قطاع المحروقات في شرق إفريقيا والمشكلات التي تواجهه الاكتشافات الكبيرة التي شهدتها الجزائر وليبيا وخليج غنيا في نيجيريا والكونغو والجابون وأنجولا منذ الخمسينات من القرن الماضي. لم تهتم شركات البترول كثيراً باستكشاف هذه المنطقة بعد استقلال تنزانيا عام 1961 وأوغندا عام 1962 ثم موزمبيق عام 1975 ومع ذلك دفع الارتفاع السريع لسعر برميل البترول بداية من عام 2003 الشركات الصغيرة نحو هذه الحقول الضخمة التي تكن قدرتها قد اكتشفت بعد وسرعان ما ظهرت النتائج الإيجابية وكشفت شركتان صغيرتان وهما "هيريتيدج أويل" و"تولو أويل" عن وجود أكثر من مليار برميل قابلة للاستخراج في غرب أوغندا، بالقرب من بحيرة البرت ودفعت هذه الاكتشافات شركات أخرى للتنقيب في منطقة شرق إفريقيا مما قاد كينيا بدورها للكشف عن مئات الملايين من البراميل في منطقة قريبة من بحيرة توركانا في غرب البلاد.

أما بالنسبة للغاز، فقد بدأ الإنتاج ضعيفاً في تنزانيا عام 2004 (حقل سونجو سونجو) وفي موزمبيق (حقلي باندي وتيماني) بهدف توفير احتياجات المحطات الكهربائية والمشروعات الصناعية في جنوب إفريقيا من خلال حقول صغيرة تم اكتشافها خلال الستينيات والسبعينيات، أما الحقول البحرية الضخمة

فلم يتم الكشف عنها إلا في عام 2010. وتمتلك تنزانيا اليوم احتياطيات من الغاز يقدر بنحو 36 تريليون قدم مكعب (1019 مليار متر مكعب) في حين تمتلك موزمبيق 160 تريليون قدم مكعب (4530 مليار متر مكعب)، وتقترب موزمبيق بذلك من نيجيريا، التي كانت تفخر من قبل بكونها أكبر إحتياطي للغاز في القارة متقدمة بذلك على الجزائر. وبالرغم من اكتشاف هذا الكم الهائل من المحروقات، لم يبدأ، حتى كتابة هذه السطور في سبتمبر 2019، إلا مشروعان فقط في موزمبيق، وهما المحطة العائمة التابعة لشركة " كورال" عام 2017 التي وصل إنتاجها إلى 3.4 مليار طن، ووحدتا الإسالة التابعتان لشركة "أناداركو" في يونيو 2019، بإجمالي إنتاج 12.8 طن سنوياً ومن المنتظر بدء العمل في وحدتي"إكسون موبيل وإينى" اللتين ستنتجان 15.2 مليار طن سنوياً فى نهاية عام 2019 أو أوائل عام 2020 من الحقول البحرية في موزمبيق.

ويسعى المؤلف في هذا الكتاب إلى توضيح أسباب تأخر المشروعات (خاصة في أوغندا وتنزانيا) وتحليل التحديات الأمنية والجيوسياسية والتنظيمية التي تواجه قطاع المحروقات في شرق إفريقيا من خلال جزأين رئيسين، الأول يدور حول أسلوب الإدارة الذي تنتهجه هذه الدول للوقوف على كيفية تنظيم كل منها لهذا القطاع الجديد وتوضيح أسباب تأخر تطوير المشروعات، كما يتناول بالتحليل أوضاع التنقيب في دول أخرى مثل الصومال وجزر القمر ومدغشقر. بينما يركز الجزء الثاني على المشكلات الأمنية والسياسية، فإذا كانت المخاطر تبدو حتى الآن محدودة في بعض الدول كما الحال في أوغندا وتنزانيا، فإن المخاوف تتزايد في دول أخرى مثل كينيا وموزمبيق، مما يفرض على شركات البترول اتخاذ إجراءات خاصة.

## الكتاب الثامن: مصر والسودان:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: عبد المعطى أبو زيد.
- اسم الناشر: الهيئة العامة للاستعلامات.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2019.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف في هذا الكتاب الحديث عن تكوين السودان جاءت حينما تقدم جيش الوالي المصري محمد على بقيادة أبنه إسماعيل باشا في عام 1820 للقضاء على دولة الفونج التي ظلت تحكم السودان منذ عام 1504، ودولة الفونج هي وريثة الكيانات السودانية المتعاقبة، مثل كيان "كرمه" في المنطقة

النوبية ثم كيان "كوشى" والذى كان من أبرز حكامه الملك ترهاقا الذى حكم مصر والسودان وفلسطين ثم توالت الكيانات السودانية والتي كان أخرها الدويلات النوبية المسيحية والتي ورثتها سلطنة الفونج الإسلامية. ونجحت حملة الوالي المتمصر محمد على في إقامة السودان الحديث وصدر فرمان الوالى إسماعيل باشا في عام 1874 بإقامة الكيان السوداني تحت مسمى " السودان المصري" وملحقاته الإدارية والموانئ على البحر الأحمر سواكن. بالإضافة إلى إقليم هرروبنى شنفول في إثيوبيا وإقليم قولو الذي يضم بحيرة فكتوريا في أوغندا. وبذلك حقق المشروع الحلم لأهل مصر المتضمن في مصر الطبيعية بمعنى توحيد مصر وادي النيل وحوضه. ثم كان التطور الآخر بموافقة الباشا على أن تصبح الخرطوم عاصمة الكيان واستغرق ذلك نحو ست سنوات حيث تم إقامة المنشآت وإعلان الخرطوم عاصمة في فترة حكم الحكمدار خورشد باشا عام 1830 وبرزت عبقرية الوالي المصري في اختيار الخرطوم عاصمة للسودان لكونها تقع في ملتقى النيلين الأبيض والأزرق. وعند بعض السودانيين أن هذه منطقة مباركة لأن ساعة التقاء النهريين عنت ولادة مصر بتاريخها العريق ودورها المجيد في نشر الحضارة الإنسانية، كما يعتقد بعض السودانيين أن لحظة التقاء النيلين هي ما ورد في سورة الكهف عن سيدنا موسى (وإذ قال موسى لفتة لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين أو أمضي حقباً).

وقد ظل السودان ومصر على مر الحقب والعصور يتقاسمان فيض النيل، ويتجلى الإرث المشترك في منطقة النوبة الممتدة ما بين أسوان والخرطوم. ومن هذه المنطقة برز كثير من ملوك مصر والسودان ولعل منهم في الأزمنة الحديثة. الرؤساء محمد نجيب ومحمد أنور السادات وإسماعيل الأزهري وجعفر نميري، كما أن الرئيس جمال عبد الناصر قضى جزءاً من زهرة شبابه في المنطقة العسكرية بجبل الأولياء في الخرطوم. ومن حسن الطالع أن يصدر هذا السفر عن السودان من هيئة الاستعلامات في عام 2019. حيث يمثل هذا العام ذكرى مرور مائة عام على ثورة 1919. التي أيقظت الوعي الروحي والفكري والسياسي وأدت إلى ميلاد الدستور المصري وإلى قيام ثورة 1924 في السودان. تلك الثورة التي كان شعارها وحدة وادي النيل. وأطلق شرارتها الضباط الذين رفضوا أن يؤدوا قسم الولاء إلا لملك مصر والسودان وليس للحاكم الإنجليزي. كما يتوافق هذا السفر انتقال الرئاسة الدورية للاتحاد الإفريقي لمصر – حيث يلقى هذا الانتقال مزيداً من المسئوليات على مصر باعتبارها عنوان إفريقيا وكبير أفريقيا وحاملة الثقافة والوعي إلى إفريقيا والتي بمددها وسندها انتقلت حركات التحرر الإفريقي والسوداني في ذلك ظهير مصر ومفتاح أفريقيا ورواقها.

ويتكامل دور مصر والسودان وتتحقق الأماني ببلوغ التكامل المصري – السوداني غاياته بالربط الكهربائي والسكك الحديدية والبواخر المائية وتحقيق الأمن المائي وإكمال شق قناتي جنقلي ومشار وكذلك توحيد البحيرة التعليمية بحيث يتنافس طلاب البلدين على الفرص المتاحة للتعليم في البلدين، حتى يبرز جيل النيل، جيل مشبع بوحدة مصير البلدين، عارف ومتفهم لطبيعة وظروف البلدين وقادر

على قيادة سفينة البلدين في عصر الألفية الثالثة الذي تفوز فيه التجمعات الكبيرة القادرة على عبور التحديات والمسارات.

## الكتاب التاسع: نحو خريطة جديدة للامركزية المالية في مصر:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: منال متولي.
- اسم الناشر: جامعة القاهرة– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2017.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف اللامركزية المالية وأنها تساعد على تحسين مستوى تقديم الخدمات العامة وتعبئة الموارد المحلية، إضافة إلى بناء جسور التعاون بين الحكومات – على المستويين المحلى والمركزي – والمجتمع المدني في ظل الاتجاه نحو الاهتمام بتفضيلات الأفراد واحتياجاتهم على المستوى المحلى. وتشير الدراسات التطبيقية في الدول النامية والدول المتقدمة إلى أن اللامركزية المالية قد تساعد في بناء القدرات المؤسسية على المستوى المحلى بالإضافة إلى الالتزام بقواعد الحوكمة الرشيدة.

وتعرف اللامركزية المالية بأنها عملية يتم بموجبها منح الحكومات السلطة على الأنشطة الخدمية داخل نطاقها وتدعيم قدرة الحكومات المحلية على زيادة الإيرادات الضريبية واتخاذ قرارات بشأن كيفية إنفاق أموالها على برامج مختلفة ضمن المعايير القانونية. وقد جاء التفكير في التحول إلى اللامركزية المالية بديلاً عن المركزية المالية في إطار تحول عام نحو اللامركزية بأبعادها المختلفة السياسية والإدارية. ويستند التوجه نحو اللامركزية المالية على افتراضين متكاملين يتمثل الافتراض الأول في أن اللامركزية تحقق الكفاءة الاقتصادية لأن الحكومات الإقليمية والمحلية تتوافر لديها المعلومات لتقديم الخدمات أكثر من الحكومة المركزية وهو ما يؤدى إلى الكفاءة في تقديم الخدمات. ويتمثل الافتراض الثاني في أن إمكانية انتقال الأفراد بين المحافظات ستزيد من المنافسة بين الحكومات الإقليمية والمحلية على تقديم الخدمات العامة وهو ما يقود إلى تحقيق التنافسية فيما بين تفضيلات المجتمعات المحلية وخيارات الحكومات المحلية. إلا أن نجاح النظام اللامركزى في الاستجابة لمتطلبات المجتمع المحلى على نحو يحقق الكفاءة المالية وفاعلية تقديم الخدمة يتطلب مجموعة من الشروط الضرورية تتمثل أهمها في كل من:

- قدرة المجتمع المحلي على تحديد مشاكله وسبل حلها وأولويات المشروعات اللازمة للوفاء باحتياجاته. وهذا يستلزم أن تتمتع السلطات المحلية بالقدرة الإدارية والمالية للقيام بالمهام الموكلة لها.
- وجود نظام يضمن خضوع السلطات المحلية للرقابة والمساءلة من قبل المجتمع المحلى مع إطار فعال لرقابة السلطة المركزية.
- التقسيم السليم للاختصاصات بين المستويين المحلى والمركزي لضمان قيام السلطات المحلية بالوفاء باحتياجات المجتمع المحلى. وفى هذا الإطار يناقش هذا الكتاب وضع خريطة جديدة للامركزية المالية في مصر للتعرف على الأطر اللازمة لتنفيذها والدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا الشأن.

وقد تناول المؤلف في القسم الأول من هذا الكتاب اللامركزية المالية من حيث المفهوم والخبرات الدولية، حيث يتضمن هذا القسم ثلاثة دراسات وتأتى الدراسة الأولى تحت عنوان العلاقات المالية بين المستويات الحكومية مراجعة الأدبيات وتهدف إلى تصنيف الخصائص الرئيسية لنظم العلاقات المالية فيما بين المستويات الحكومية المختلفة كما هي قائمه بالفعل في الدول، وتقديم رؤى مختلفة حول المنافع المختلفة والمخاطر المرتبطة باللامركزية المالية. وتحاول الدراسة أيضاً استخلاص مجموعة من الدروس المستفادة حول كيفية اختيار النظام الأكثر كفاءة للعلاقات المالية بين المستوى المركزي والمستويات المحلية من خلال دراسة تجارب كل من فرنسا وكندا والهند، وهي ثلاث دول تظهر مناهج مختلفة لأدوار السلطات المحلية واختصاصاتها. وتأتى الدراسة الثانية تحت عنوان "اللامركزية المالية دراسات حالة دولية" بهدف مراجعة الخبرات الدولية في إصلاحات المركزية المالية بما يمكن أن يفيد صانعي السياسات في مصر. وتركز الدراسة على مراجعة خبرات خمس دول، ثلاثة منها في أوروبا الشرقية (بلغاريا ولاتفيا وأوكرانيا). ودولة في أمريكا الوسطى (نيكاراجوا). ودولة في إفريقيا (تنزانيا). وتتناول الدراسة تلك الخبرات الدولية من خلال مراجعة إصلاحات اللامركزية المالية بها، وتحديد مستويات الإنفاق التي تم تخصيصها للمستوى المحلى، والأسس التي تقوم عليها نظم التحويلات المالية الحكومية المطبقة فيها. وإذ كانت تلك الدول تختلف عن النظام المصري من حيث أعداد السكان والخلفيات التاريخية ومدى إمكانية الاحتفاظ بجزء أو كل حصيلة الضرائب القومية على المستوى المحلى، إلا أن ذلك لا يقلل من النفع المحتمل من الدروس المستفادة من تجارب تلك الدول والممكن الاستفادة منها في مجال اللامركزية المالية في مصر.

أما الدراسة الثالثة تأتى تحت عنوان اللامركزية المالية والاستقرار المالي الكلى" الدروس المستفادة للتجربة المصرية، وتهدف إلى تحليل العلاقة بين اللامركزية المالية والاستقرار المالي الكلى لتحديد أهم المخاطر المتوقعة، سواء كانت متعلقة بالجوانب المالية لبرنامج اللامركزية ذاته أو نابعة من غياب أو

عدم فاعلية المؤسسات. وتستفيد الدراسة من تجارب الدول الأخرى في تقييم النتائج المحتملة لتطبيق اللامركزية المالية في مصر على الاستقرار المالى، والتعرف على كيفية مواجهة المخاطر أو الاختلالات المتوقعة.

وتناول المؤلف أيضاً في القسم الثاني من الكتاب نظم التحويلات المالية الحكومية من خلال ثلاثة دراسات، تأتى الدراسة الأولى تحت عنوان " تطوير نظم التحويلات المالية الحكومية كمدخل تطبيق اللامركزية المالية في مصر" وتسعى بالأساس إلى محاولة تحليل وتقييم الوضع الحالي للتحويلات المالية بين المستويات الحكومية في مصر – بالاستناد إلى هيكل التمويل المحلى القائم ومن خلال عدد من المؤشرات المستخدمة في الأدبيات – وبحث الوسيلة التي يمكن من خلالها تطوير تلك التحويلات بما يساعد على زيادة السلطات الممنوحة للحكومات المحلية ويمكنها من تقديم السلع والخدمات العامة بكفاءة وجودة أكبر بدون أن يقتصر دور التحويلات الحكومية على تمويل العجز في موازنات الحكومات المحلية. وفى سبيل تحقيق ذلك الغرض، قامت الدراسة بمناقشة التحويلات الدولية في مجال تطبيق أنظمة التحويلات الحكومية لاستخلاص ما يفيد منها للحالة المصرية. أما الدراسة الثانية في هذا القسم فهى تحت عنوان "قواعد وممارسات تصميم نظم التحويلات المالية الحكومية، وتتضمن مراجعة لأهم المبررات النظرية لتنفيذ برامج التحويلات المالية بين المستويات الحكومية وأهم أهدافها، كما تهتم ببحث المفاهيم الأساسية التي يتطلبها تصميم الأنواع المختلفة أو البديلة من نظم التحويلات والآثار المترتبة على كل منها بالنسبة للحوافز التي تتيحها للحكومات المتلقية لها. كذلك تهتم هذه الدراسة بمناقشة الشكل المعتاد أو التقليدي لنظام التحويلات القائم على المساواة، كما نتعرض بشكل مختصر لبعض الخصائص المميزة للتحويلات المقيدة أو المشروطة. وتنتهي الدراسة بمناقشة المبادئ العامة التي ينبغي أن يخضع لها تصميم أي برنامج للتحويلات الرأسمالية.

كما تناول المؤلف الأبعاد التنظيمية والمؤسسية والتحويلية الخاصة بلجان التحويلات المالية الحكومية، وإدارة صناديق التنمية المحلية في مصر، والإطار الاستراتيجي المقترح لتطبيق اللامركزية المالية في مصر حيث يقدم هذا القسم مقترحاً لإطار استراتيجي للتحول نحو تطبيق اللامركزية المالية في مصر يأخذ في الاعتبار وضعية الإدارة المحلية في مصر ومواد الإدارة المحلية التي تم إقرارها في الدستور المصري الصادر في يناير 2014 والذي ينص بشكل مباشر على التحول نحو اللامركزية وخلق واقع جديد لنظام الإدارة المحلية يكون المجلس المحلى أساسه خلال السنوات الخمس التالية لإصدار الدستور. وتناقش هذه الدراسة الرؤية العامة لإستراتيجية اللامركزية المالية المقترحة، مع شرح مساري اللامركزية المقترحين هما "مسار النقل السريع" و"المسار التدريجي" ثم تحديد الخطوات التنفيذية والقضايا الفنية المتعلقة بتنفيذ اللامركزية المالية بمساريها المقترحين، كذلك تناقش الدراسة قائمة بالخطوات المقترحة والتي يجب اتخاذها لدعم التنفيذ المستقبلي للامركزية المالية والحفاظ على

مبادئها، حيث تؤكد الدراسة على أن الإطار الإستراتيجي المقترح للامركزية قد تمت صياغته بما يتماشى وبرامج الحكومة المصرية الخاصة بإصلاحات المالية العامة والإدارة المالية الحكومية.

## الكتاب العاشر: إدارة اللوجيستيات– تخطيط وتنظيم ورقابة سلاسل التوريد:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: رونالد إتش باللو.
- اسم الناشر: دار المريخ للنشر.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2016.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف في هذا الكتاب موضوعاً من الأهمية بمكان، وهو" إدارة سلاسل التوريد اللوجيستية"، وهو عامل إداري يؤثر في إجمالي مبيعات أي منظمة أعمال بنحو ما بين 60% إلى 70% من حجم مبيعات تلك المنظمة، باعتبارها أحد العوامل المهمة لتعزيز إستراتيجية أنشطة منظمات الأعمال التنافسية، وما يتبعه ذلك من تعظيم إيرادات تلك المنظمات، ويتم تناول هذا المجال الإداري تحت مسميات عديدة منها التوزيع المادي، إدارة المواد، إدارة النقل، سلاسل الإمداد والتوريد، وقد تضمن أنشطة الأعمال الفرعية المرتبطة فيما بينها والتي تضمن: النقل، والمحافظة على المخزون (استراتيجيات التخزين)، وأنشطة الطلب، والمشتريات، والإنتاج، والتخزين، والمناولة، والتعبئة، وخدمة العميل. ويركز هذا الكتاب على العمليات الإدارية لهذه الأنشطة، والتي تعد العناصر الأساسية للإدارة الناجحة في أي منظمة، والمتمثلة في : التخطيط، والتنظيم، والرقابة بوجه عام، وما يرتبط بها من تخطيط إستراتيجي وصناعة القرار بوجه خاص، باعتبارها أكثر الأبعاد تأثيراً في الممارسات الإدارية وهو ما ينعكس على صياغة مستوى أنشطة منظمات الأعمال اللوجستية التي تمكن المنظمة من تقديم المنتج أو الخدمة للعميل، وبما يلبى احتياجات ورغبات العميل الزمانية والمكانية، وبما يمكن المنظمة من تعظيم أرباحها وتكاليفها إلى أدنى درجة ممكنة.

كما تناول المؤلف في هذا الكتاب أهمية أنشطة سلاسل التوريد والإمداد البالغة لمنظمات أنشطة الأعمال، مفاهيم ومبادئ، وأساليب التسويق، الإنتاج، والمحاسبة، والشراء ، والنقل التقليدية، فضلاً عن الأنشطة العلمية والتطبيقية التكميلية المساندة لتلك المجالات مثل الرياضيات التجارية، والاقتصاد، والسلوك التنظيمي، بشكل يعمد إلى التنسيق بين الجانبين العلمي والتطبيقي، ويحاول أن تخدم تحقيق فعالية نشاط سلاسل الإمداد والتوريد ومن المعروف أن هناك سلسلة متتالية من متطلبات الإلمام بمفاهيم سلاسل الإمداد والتوريد، والإمداد اللوجيستي في أنشطة الأعمال، ولذلك يتناول هذا الكتاب

المفاهيم الأكاديمية بشكل مختلف عن الصورة التقليدية لتلك الكتابات السالفة في هذا المجال. وقد امتدت هذه المحاولة لتقديم الأفكار والمبادئ، والأساليب الأساسية لأفضل التطبيقات في إدارة سلاسل الإمداد والتوريد حالياً أو في المستقبل القريب من خلال تناول بعدين أساسين هما:

- أنشطة الإدارة الأساسية تتمثل في كل من التخطيط، والتنظيم، والرقابة، وهي أبعاد أنشطة الإدارة التي سيتناولها هذا الكتاب.
- عملية صناعة قرار التخطيط اللوجيستي الجديدة يجب أن تتضمن النالون الإستراتيجي المتداخل لأنشطة كل من النقل، المخزون، الموقع وهو ما تم التركيز عليه في أجزاء هذا الكتاب.

وقد برزت العديد من الجهات، وظهرت العديد من وجهات النظر التي تناولت تأثير مجال وتطبيقات سلاسل التوريد والإمداد اللوجيستي على أنشطة منظمات الأعمال، حيث تم تناول ذلك بشكل تحليلي متكامل داخل فصول هذا الكتاب بصورة تعكس الأفكار الأساسية:

- تناول مفهوم سلاسل التوريد والإمداد اللوجيستية باعتبارها أنها لم تعد نشاطاً محلياً بل أصبحت نشاطاً دولياً في ظل العولمة، أي بشكل عالمي وعلى الصعيد الدولي، وبشكل يعكس الطبيعة "عولمة" نشاط سلاسل التوريد والإمداد اللوجيستية.
- تناول مفهوم سلاسل التوريد والإمداد اللوجيستية في ظل أيديولوجية امتداد أنشطتها إلى اقتصاديات الصناعات الخدمية بجانب الاقتصاديات الإنتاجية التي لم يعد الأمر مقصوراً عليها فحسب، ولذا فقد حرص المؤلف في هذا الكتاب على بيان إمكانية تطبيق مفاهيم ومبادئ سلاسل التوريد والإمداد اللوجيستية في الصناعات الخدمية، مثلما هو الأمر للصناعات الإنتاجية تماماً.
- توضيح تكامل أنشطة إدارة سلاسل التوريد والإمداد اللوجيستية، سواء في مجال أنشطة الأعمال لمنظمة واحدة، أو كان الأمر يتعلق بتكامل هذه الأنشطة بين المنظمات المختلفة.
- تناول العديد من الأمثلة التطبيقية التي تشير لإمكانية تطبيق سلاسل التوريد والإمداد اللوجيستية بشكل عملي.
- إمكانية تطبيق البرمجيات في حل مشكلات إدارة سلاسل التوريد والإمداد اللوجيستية، بما يعكس الاتجاه الغالب الآن لاستخدام البرمجيات في اتخاذ القرار الإداري، حيث ساهم العديد من الأفراد والمنظمات بقيمة مضافة من الأفكار القيمة على مر السنين، والتي عكستها هذه الطبيعة.

## الكتاب الحادي عشر: الشمول المالي والاستدامة المصرفية 2030 دراسة في السياسات المصرفية الدولية:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: ليلى فوزي أحمد جعفر.
- اسم الناشر: المركز العربي للنشر والتوزيع.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2021.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

شهدت الساحة المصرفية خلال العشر سنوات الأخيرة توسعاً كبيراً في التكنولوجيا البنكية من أبرز مظاهرها انتشار البنوك الإلكترونية التي تعد اتجاهاً حديثاً ومختلفاً عن البنوك التقليدية لما تحققه من مزايا عديدة، حيث يقصد بالصيرفة الإلكترونية "إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني" والتي تعد خدمات الإنترنت من أهم أشكالها. ومع تزايد عمليات التجارة الإلكترونية، أصبح الاحتياج كبير لنوعية جديدة من البنوك غير التقليدية تتجاوز نمط الأداء الاعتيادي ولا تتقيد بمكان معين أو وقت محدد. وقد تناول المؤلف المنافسة بين المصارف في جميع أنحاء العالم في تقديم التسهيلات والخدمات للعملاء، فلم تقتصر العمليات المصرفية بشكل خاص العمليات التي لها مردود مالي أو الأوراق المالية بل تشعب ذلك إلى إدارة المحافظ النقدية وطرح المنتجات المصرفية التأمينية والعقارية والاستثمارات الإدارية وغيرها الكثير، ووفقاً لذلك سيقوم العملاء بالمقارنة بين خدمة البنوك واختيار الأنسب لها. ونتيجة للنمو المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، جاءت البنوك الإلكترونية التي ساهمت وبشكل فعال في تقديم خدمات متنوعة وبتكاليف منخفضة مختصرة الوقت والمكان، فالبنوك الإلكترونية بمعناها الواسع ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية فحسب، بل موقعاً مالياً وتجارياً وإدارياً واستشارياً شاملاً له وجود مستقل يتم التعاقد معه للقيام بخدمات أو تسوية المعاملات أو إتمام الصفقات على مواقع إلكترونية مما يمثل أهم تحدى في ميدان البنوك الإلكترونية، وتظهر المنافسة قوية بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية وبين المؤسسات الكبيرة والصغيرة.

وتناول المؤلف أيضاً مزايا الصيرفة الإلكترونية، حيث تتميز البنوك الإلكتروني بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين، كما تتيح البنوك الإلكتروني إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع وهو ما يوفر الراحة للعميل، بالإضافة إلى أن سرية المعاملات تزيد من ثقة العملاء فيها. وتتمثل أهم المشاكل التي يواجهها عملاء البنوك في كل من

ارتفاع هامش الفائدة في التمويل، صعوبة تجديد بطاقة الصرف، انخفاض دعم الفرص للمشروعات الجديدة والناشئة، وجود بعض التعقيدات في المعاملات على حساب التسهيلات. كما تناول المؤلف الهدف الحقيقي من الصيرفة المستدامة وهو تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة، حيث تقدم البنوك الإلكترونية كافة الخدمات المصرفية التقليدية بالإضافة إلى خدمات أكثر تطوراً عبر الإنترنت تميزها عن الأداء التقليدي مثل طرح شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية، إمداد العملاء بطريقة التأكيد من أرصدتهم لدى البنك، تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونياً لتسهيل طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة. وتتمثل أهم ميزة في البنوك الإلكترونية في انخفاض تكاليف تقديم الخدمة مقارنة بالبنوك العادية، حيث يعتبر تقليل التكاليف وتحسين جودتها من أهم عوامل جذب العميل عبر الإنترنت الذي يقوم بتنفيذ الإجراءات في وقت قصير جداً بأداء صحيح وبكفاءة عالية مقارنة بانتقال العميل بصفة شخصية إلى مقر البنك.

## الكتاب الثاني عشر: الثورة الصناعية الرابعة (الذكاء الاصطناعي – التحول الرقمي) تحديات وفرص الاستحواذ على القوى الرقمية الجديدة:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: محرم صالح الحداد.
- اسم الناشر: معهد التخطيط القومي.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2021.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف في هذا الكتاب تحديات تفعيل مقومات الدولة وبناء الإنسان المصري من جانب، ودفع عجلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من جانب ثان، اللحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي من جانب ثالث. ويبدو العالم أمام تحدى الانتقال إلى حضارة جديدة، حضارة تمتلك من المضامين والأنساق المجتمعية الإنسانية ما يمكنها من صياغة واقع جديد للعالم بل لمفهوم الإنسانية وما يرتبط بها من ثقافة وتفاعلات وقيم وقوة وواقع تترجمه عملية المزج بين القوة الذهنية والقوة المعرفية. فالتحدي الآن يرتبط بموقعنا كمصر وباقي الدول النامية الساعية إلى حجز موقعها وتفعيل دورها ومساهمتها في هذه الحضارة الجديدة. وبالتالي، ترتبط نقطة البدء بالتساؤل حول كيفية الانتقال إلى مرحلة تحديد المقومات والمسارات القادرة على تفعيل دورنا كقوة منتجة للمعرفة ومشاركة في تلك الحضارة، وليس مجرد مستقبل ومستخدم لمنتجاتها وثقافتها مما يعنى بالتبعية القدرة على الانتقال بخطوات متسارعة وتراكمية

نحو إنتاج المعرفة، وإعادة تشكيل التكوينات المجتمعية وثقافتها التقليدية، وتحديد سبل الاشتباك مع الثقافة العولمية الجديدة التي سوف تولدها الثورة الصناعية الرابعة، وتفاعل الإنسان مع الآلة والذكاء الاصطناعي. ومن هنا يتم الانتقال إلى السياسات القادرة على إعادة صياغة الواقع نحو المستقبل وامتلاك مقوماته، حيث يمكن التأكيد على مجموعة من المقومات الداعمة لعمليات التمكين التكنولوجي والتحول الرقمي التي يجب مراعاتها ضمن المرحلة الانتقالية.

وتناول المؤلف أيضاً الحاجة لنموذج تنموي داعم لإعادة هيكلة الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً مستنداً إلى جملة من السياسات الداعمة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة قادرة على مواجهة الإختلالات التي أفرزتها عملية الانتقال من مجتمع تقليدي زراعي إلى مجتمع حديث صناعي، وما رسخته تلك العملية من انتقائية وعشوائية انعكست على تشوه النموذج التنموي ومقوماته، وتركت بصمتها على هوية ثقافة المجتمع ومنظومته القيمية مما يتطلب صياغة جديدة لمفهوم التنمية وإعادة هيكلة للاقتصاد وبناء وعي مجتمعي جامع يساعد على تلافى التداعيات السلبية المهددة لحالة الاستقرار المجتمعي الناتجة عن المراحل السابقة ومتطلبات الإصلاح والبناء الراهنة. كما تناول المؤلف بناء أطر مؤسسية وتنظيمية رسمية وغير رسمية قادرة على تنظيم التفاعلات السياسية والمجتمعية، وتحديد مساراتها الداعمة لبناء الدولة الحديثة، ومجتمع ما بعد الاقتصاد الزراعي والصناعي لزيادة القدرة على استيعاب القوة الرافضة للتغيير والتطور وما تفرضه من عادات وتقاليد وثقافة مقيدة للتقدم.

وقد تناول المؤلف هندسة الخصوصية المجتمعية وتجاوز غلبة القيم التقليدية من خلال إطار جديد داعم لأطر توافقية مع منظومة القيم المجتمعية الحاكمة وهوية المجتمع وثقافته الرئيسية دون أن يعنى ذلك عدم الاستفادة من ثراء التنوع والتعدد الثقافي والاجتماعي القائم. ولا تعني مواجهة عولمة القضايا وتحديات الثورة الصناعية الرابعة الذوبان أو استمرار التشوه، ولكن تعنى أهمية الاستعداد وتهيئة المجتمع لتحمل نتائج تغيير الكثير من القيم الثقافية والاجتماعية. بمعنى أن مقتضيات تسريع عملية بناء الدولة والمجتمع على أسس داعمة لعمليتي التنمية والتحديث، تتطلب سياسات وإجراءات داعمة للتطور التكنولوجي السريع من ناحية، ودافعة لتحقيق قفزات علمية كبيرة من ناحية ثانية، وقادرة على التعامل مع حالة عدم التكافؤ الراهنة عبر سلسلة من المراحل لتعظيم أوجه الاستفادة من الفرص المتاحة من ناحية ثالثة، وتقليل حجم التداعيات والتأثيرات السلبية الناتجة عن بطء التحرك نحو المستقبل وعدم امتلاك قوته من ناحية رابعة. وما بين الحتمية التكنولوجية ومتطلبات إعادة التأهيل والتكيف وامتلاك إرادة التحرك نحو المستقبل، يسعى هذا البحث لطرح رؤى داعمة لأهمية اللحظة الراهنة ومحورية عامل الوقت، فضلاً عن مقتضيات تحديد المسئوليات والأدوار للتحرك السريع تجاه بناء الدولة الحديثة واستكمال خطواتها، حيث تم تناول الموضوعات التالية:

- الثروة الصناعية الرابعة–تحديات وفرص الاستحواذ على القوة الجديدة.

- خارطة الطريق نحو حوكمة رقمية في مصر.
- التحويل الرقمية كمدخل للجيل الثالث للإصلاح الإداري في مصر.
- تطوير السياسات الإستراتيجية العامة.

## الكتاب الثالث عشر: الاستزراع السمكي في مصر – تحديات الحاضر وآفاق المستقبل:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: أحمد عبد الوهاب برانية.
- اسم الناشر: معهد التخطيط القومي.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2021.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف في هذا الكتاب أخطر تداعيات المشكلة وهي انكشاف الأمن الغذائي المصري من السلع الغذائية ومن ضمنها الأسماك خاصة التي يتم إنتاجها من المزارع السمكية، والتي تساهم بأكثر من 81% من الإنتاج المحلى. وفى السنوات الأخيرة، تراكمت العديد من المشاكل نتيجة تطبيق مجموعة من السياسات والإجراءات الخاصة بكل من استخدام الأرض والمياه، التمويل، الضرائب، المدخلات، التجارة الخارجية، بالإضافة إلى القصور الشديد في خدمات الإرشاد في قطاع الاستزراع السمكي، وكلها عوامل زادت من تفاقم التهديدات التي تواجه استدامة المزارع السمكية القائمة وما يترتب عليها من تداعيات اقتصادية واجتماعية وبيئية. ومع التوسع في مشروعات الاستزراع السمكي خاصة المشروعات القومية الكبرى، يتزايد الاهتمام بضرورة التخطيط السليم لهذه المشروعات، والقائم على الأسس والمحاور العلمية والاشتراطات البيئية. وتناول المؤلف مفهوم الاستزراع السمكي وأهميته ومحاور التخطيط العلمي لمشروعاته مع استعراض وضع الاستزراع السمكي من حيث نظم الاستزراع المستخدمة والاشتراطات الفنية والصحية والبيئية الواجب توافرها مع الإشارة إلى أهم مشروعات الاستزراع السمكي الكبرى التي تم تنفيذها لمواجهة زيادة الطلب على الأسماك وضرورة الاتجاه إلى البحث عن مناطق جديدة لاستغلالها في المناطق الصحراوية والبحرية باستخدام تكنولوجيا الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية بالتعاون مع الهيئة العامة للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء.

وفى النهاية قدم المؤلف مجموعة من المقترحات لإصلاح السياسات ومواجهة التهديدات التي تعوق تنمية واستدامة قطاع الاستزراع السمكي، وتحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث أن مواجهة التحديات التي تعوق استدامة وتنمية الإنتاج من المزارع السمكية، تتطلب وضع تصور لرؤية

مشتركة بين واضعي السياسات ومتخذي القرار من جانب وأصحاب المصلحة من جانب أخر، تقوم على المحاور الآتية:

- استخدام تكنولوجيا الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية بالتكامل مع البيانات الأرضية والحقلية في عمل خريطة استثمارية في مجال الاستزراع المائي، وبحث تطبيق مقترح الهيئة القومية للاستشعار من بعد وعلوم الفضاء لإنتاج خريطة استثمارية للاستزراع المائي في مصر باستخدام هذه التقنية.
- تطبيق أسس التخطيط العلمي لمشروعات المزارع السمكية، وإزالة جميع المعوقات التي تحد من استخدامات المياه والأراضي في الاستزراع السمكي، بالإضافة إلى التوسع في أسلوب الزراعة المتكاملة في الأراضي الصحراوية، والتي نجحت بشكل كبير في منطقة وادي النطرون.
- التوسع في استخدام الأقفاص في تربية الأسماك في جميع المجارى المائية المناسبة لذلك مع وضع المعايير البيئية اللازمة، هذه الطريقة بارتفاع معدلات الإنتاج والكفاءة الاقتصادية.
- توفير الحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمار في مشروعات الاستزراع السمكي من خلال الإعفاءات الضريبية في المراحل الأولى للمشروع، وتحديد القيمة الإيجازية والمدة الإيجازية للأراضي المستغلة بما يساعد على جذب استثمارات جديدة.
- في ظل محدودية الموارد المائية العذبة خاصة مع استخدام مياه الصرف الزراعي في الإنتاج النباتي، فإن التوجه للاستزراع البحري أصبح مطلباً أساسياً للمحافظة على قوة الدفع المحققة من الاستزراع السمكي في السنوات الأخيرة.
- إعادة النظر في سياسة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية في مجال إدارة مصايد الأسماك البحرية والتي تعتبر المصدر الرئيسي للأصناف البحرية المستزرعة من حيث مراسم للصيد، والكميات المسموح بجمعها، ومنع صيدها قرب البواغيز التي تربط البحيرات بالبحر مما يساعد في الحفاظ على المخزون من هذه الأسماك.
- تفعيل دور الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ومراكز البحوث في مجال الإرشاد والتدريب، والاستفادة من تجارب القطاع الخاص ونتائج البحوث المختلفة التي تثبت جدواها.

## الكتاب الرابع العاشر: مصر وجنوب إفريقيا:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: عبد المعطى أبو زيد.
- اسم الناشر: الهيئة العامة للاستعلامات.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2019.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف في هذا الكتاب العلاقات بين مصر وجنوب إفريقيا، والتي تمثل ركناً أساسياً وحجر زاوية بالغ الأهمية لتنمية واستقرار القارة الإفريقية. وتتشابه أوضاع الدولتين إلى حد كبير من الناحيتين الجغرافية والإستراتيجية رغم البعد المكاني بينهما، حيث تقع مصر في أقصى الطرف الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا وجنوب إفريقيا في أقصى الطرف الجنوبي للقارة. ولكل منهما موقعاً إستراتيجياً بالغ الأهمية قارياً وعالمياً، فمصر تقع عند ملتقى قارات العالم القديم: أسيا وإفريقيا وأوربا، وعلى أرضها واحد من أهم الطرق والممرات البحرية في العالم متمثلاً في قناة السويس التي تربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب. وبالمثل، تشرف جنوب إفريقيا على أهم نقطة حاكمة في أقدم وأشهر الطرق البحرية بين الشرق والغرب "طريق رأس الرجاء الصالح" الأمر الذي منحها دوراً استثنائياً في تاريخ الملاحة الدولية وفى سلامة واستقرار التجارة بين قارات العالم. وعلى الصعيد الجغرافي، تعتبر الدولتين من أكبر الدول الإفريقية في المساحة وعدد السكان. من جهة أخرى، أنجبت كل من الدولتين زعيماً عظيماً ورمزاً من الرموز الخالدة في مسيرة الإنسانية للتحرر والتخلص من الاستعمار، والكفاح من أجل تحرير الإنسان والشعوب في إفريقيا والعالم. فمصر أنجبت الزعيم جمال عبد الناصر الذي ظل رمزاً للنضال الإفريقي والإنساني وجعل من القاهرة عاصمة للتحرر الإفريقي يسعى إليها جميع المناضلين من كافة أنحاء القارة وكان من بينهم "نيلسون مانديلا" زعيم جنوب إفريقيا الذي سار على درب عبد الناصر حتى تحررت بلاده من تسلط النظام العنصري البغيض وتحول مانديلا إلى رمز للصمود والكفاح من أجل الحرية.

وعلى الصعيد التاريخي، تابع شعب مصر كفاح شعب جنوب إفريقيا وسانده في كل المراحل، وعاش بوجدانه الأحداث الكبرى في مسيرته للتخلص من النظام العنصري. ولا يزال جيل مصري كامل يتذكر انتفاضة الشعب المصري بكل فئاته رفضاً وتنديداً بمذبحة "شابفيل" التي اقترفها النظام العنصري في 21 مارس 1960 التي راح ضحيتها 76 من المواطنين الأبرياء في جنوب إفريقيا وخلدتها "اليونسكو" بجعل هذا التاريخ من كل عام يوماً عالمياً لمكافحة التمييز العنصري. وبنفس الروح والتضامن

والمشاركة، انتفض طلاب الجامعات المصرية على وقع انتفاضة طلاب شعب جنوب إفريقيا التي انطلقت من منطقة "سويتو" في عام 1976، وامتدت إلى باقي أنحاء جنوب أفريقيا لتستمر نحو 6 شهور، وراح ضحيتها ما بين 500 – 600 شاب من طلبة الجامعات برصاص النظام العنصري. الأمر نفسه على الصعيد السياسي، حيث أن لكل من مصر وجنوب إفريقيا اقتصاداً كبيراً متنوعاً. ووفقاً للناتج المحلى الإجمالي، تقع الدولتين معاً ضمن أكبر 5 اقتصاديات في قارة إفريقيا. واستناداً لكل هذه المعطيات تشهد علاقات مصر وجنوب إفريقيا تطورات إيجابية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية وتعاوناً ثنائياً على الصعيدين القاري والعالمي. لكل ذلك، كان التواصل بين مصر وجنوب إفريقيا أمراً مهماً وضرورياً في كل الأوقات مما يعكس أهمية التعاون بينهما وتعزيز علاقاتهما بالنسبة للشعبين وللقارة بأكملها. وتتطلع كل من مصر وجنوب إفريقيا إلى القيام بأدوار مهمة على الأصعدة السياسية والأمنية والإستراتيجية والاقتصادية والتنموية في القارة الإفريقية استناداً إلى مكانتهما الدولية المرموقة، والتي يمكن استغلالها لصالح القضايا الأفريقية.

## الكتاب الخامس عشر: تقرير التنمية العربية – مديونية الدول العربية الواقع والمخاطر وسبل المواجهة:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: مجموعة من الخبراء والباحثين.
- اسم الناشر: المعهد العربي للتخطيط.
- مكان النشر: الكويت.
- تاريخ النشر: 2021.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف في المحور الأول الواقع ومسببات المديونية في الدول العربية موضحاً الجانب المفاهيمي المتعلق بالدين وتصنيفاته ودواعي الاستدامة وتطور المديونية على المستوى العالمي، وأهم المبادرات الدولية الخاصة بالمديونية لحل أزمات الدين عبر العقود المختلفة، إضافة إلى تحليل هيكل وآثار المديونية بالنسبة للدول العربية. وقد ركز هذا المحور على اهتمام المؤسسات الدولية برصد المديونية الخارجية للدول بما يتجاوز المديونية الداخلية وهو الأمر المرتبط بما تمثله الاستدانة من الخارج عن تدفق إضافي للموارد المتاحة للاقتصاديات المقترضة في حين يقتصر الدين الداخلي على عملية تحويل للموارد داخل الاقتصاد المحلي. كما تم تسليط الضوء على أسباب الاستدانة في الدول العربية، والتي تمايزت بين أسباب تقليدية مثل حجم وطبيعة النمو الاقتصادي أو الفجوة بين الاستثمار

والادخار، أو بين الصادرات والتدفقات الداخلة للاقتصاد من جانب، والواردات والتدفقات الخارجة من جانب أخر، وأسباب أخرى غير تقليدية مثل التغيرات في أسعار الفائدة العالمية والتغيرات في أسعار النفط، والأزمات الصحية العالمية مثل أزمة كوفيد – 19 وتداعياتها على الإقتصادات العالمية والعربية. كما تناول في المحور الثاني الأبعاد المرتبطة بقدرة الدول العربية على تحمل أعباء المديونية، بما يتضمنه ذلك من تحليل كفاءة استخدام الاقتراض في تمويل التنمية والآثار التنموية الناجمة عن ارتفاع المديونية ومخاطرها مع طرحه لعدد من السيناريوهات المستقبلية لتطور مديونيات الدول العربية، حيث أوضح التحليل تنافس التزامات خدمة الدين مع باقي الالتزامات التنموية الأخرى ومزاحمتها للتكوين الرأسمالي في الدول العربية. كذلك أوضحت مؤشرات استدامة تحمل أعباء الدين في الدول العربية، إمكانية تميز الدول العربية ضمن مجموعات ثلاثة، تضم الأولى دولاً تعرف بمستويات عالية من الديون الحكومية تفوق 100% من الناتج المحلى الإجمالي متجاوزة للحدود الآمنة، وتضم المجموعة الثانية دولاً يشهد فيها المؤشر منحنى تصاعدياً لكن تبقى بصفة عامة قادرة على سداد ديونها، أما المجموعة الثالثة فتتميز بمستويات منخفضة لهذا المؤشر.

كما أظهر هذا المحور مخاطر تنامي المديونية في الدول العربية بالتركيز على المخاطر الاقتصادية والاجتماعية خاصة فيما يتعلق بانعكاس تزايد حجم المديونية وأعباء خدمتها على السياسات الاجتماعية وحجم التمويل الموجه لأغراض الحماية الاجتماعية. أما فيما يتعلق بسيناريوهات المستقبل الخاصة بتطور مديونية الدول العربية، توجد إشكالية للدين العام في الدول العربية غير النفطية مع ملاحظة أن تراجع أسعار النفط واستمرار تداعيات جائحة كوفيد – 19 قد يسهما في تغيير هذا المشهد بشكل كبير، وهو ما يتفق مع النتائج التي أظهرها تحليل هذا المحور لديناميكية المديونية العامة الداخلية والخارجية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي في الدول العربية بالاستناد إلى نموذج الفجوات الثلاثة.

كما تناول المحور الثالث سبل مواجهة المديونية في الدول العربية وسياسات المعالجة اللازمة للتصدي لإشكالية تنامي حجم مديونيتها أو تقليص الحيز المالي المتاح لديها ليتضمن عدداً واسعاً من مجالات العمل الكلي والقطاعي والتشريعي والإجرائي والمؤسسي والتنظيمي، حيث أكد المؤلف على ضرورة إجراء عدد من الإصلاحات الهيكلية في البنية الهيكلية للإقتصادات العربية وزيادة مستويات التنويع والحد من التركيز في هياكل إنتاجها والعمل على زيادة معدلات واستدامة النمو الاقتصادي عبر حزم متنوعة من السياسات الأفقية التي تنساب تأثيراتها إلى كافة قطاعات وأنشطة الاقتصاد ونظيرتها الرأسمالية التي تستهدف قطاعات وأنشطة بعينها وقدرتها على تسريع هذا النمو وتحسن من نوعيته. كما تم التأكيد على وجود إمكانية تبني الدول العربية سياسات مالية انكماشية كأحد سبل مواجهة المديونية وبناء السمعة الجيدة والثقة في الجدارة الائتمانية والملاءة المالية من خلال محددات

واعتبارات أساسية لضمان نجاحه وفاعلية تطبيق هذه السياسات بما يضمن ارتفاع احتمالات قدرتها على خفض معدلات الدين العام دون امتداد تأثيرات هذه السياسات إلى النمو، بالإضافة إلى ضرورة إدراك أهمية إصلاح الإدارة المالية الحكومية لتحسين الأداء المالي للحكومات وزيادة قدرتها على تحقيق الانضباط المالي عبر كل من إصلاح نظم وعمليات إعداد الموازنة، فرض القواعد المالية والسقوف الموازنية للتحكم في مستويات عجز الموازنة والدين العام وتعزيز تبنى موازنات البرامج والأداء، العمل على تعزيز إدارة المشتريات الحكومية والإدارة الضريبية، بالإضافة إلى مضاعفة الجهود في مجال حوكمة إدارة الدين العام خاصة في ظل التفاوت الكبير للدول العربية في توفير الإطار القانوني والتنظيمي لإدارة الدين العالم.

كما تناول المؤلف أيضاً أهمية الارتقاء بالجانب المؤسسي في التعامل مع قضية المديونية في الدول العربية، لاسيما أن العديد منها يقوم بإسناد تلك المهمة إلى وزارة المالية دون وجود جهة أو مكتب مستقل لإدارة الدين العام. كما أن البنوك المركزية تؤدى دوراً هاماً في أغلب الدول العربية في عملية إدارة الدين العام، وهى الأمور التي تفرض ضرورة التنسيق الجيد وإيجاد آليات مناسبة لتبادل المعلومات والتعاون بين الجهات المعنية بإدارة الدين. ومن جانب أخر، تم التأكيد على أهمية قيام الدول العربية بتسريع عملية تطوير الأسواق والمؤسسات المالية كمدخل لعلاج مستدام لمشكلة المديونية، حيث نجحت الدول العربية إلى حد ما في تطوير مؤسساتها المالية والمتمثلة بالأساس في المؤسسات المصرفية، ولكن هذا التطوير لم ينساب بنفس الدرجة إلى أسواقها المالية مما يستوجب على الحكومات والبنوك المركزية ضرورة تنمية وصيانة سوق ثانوية تتسم بالكفاءة والسيولة حتى تستطيع النهوض بوظائفها، لاسيما من خلال إزالة العراقيل الضريبية والتنظيمية التي تحد من استعداد المستثمرين لتداول الأوراق المالية.

وفى النهاية، قدم المؤلف عدداً من البدائل غير التقليدية التي يمكن اللجوء إليها في الدول العربية لمواجهة إشكالية المديونية بهدف توفير مصادر تمويل بدرجة مخاطرة أقل لتمويل جهود التنمية بشكل عام تمثلت أهمها في كل من مبادلة الديون، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إصدار سندات المغتربين، التمويل الجماعي، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية قيام الحكومات بمهامها الخاصة بتوفير متطلبات ومقومات نجاح كل بديل من هذه البدائل على المستوى التشريعي والقانوني والمؤسسي.

## الكتاب السادس عشر: برنامج الحماية الاجتماعية ومنظومة دعم السلع الغذائية والخبز الوضع الراهن وسبل التطوير:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: هدى النمر.
- اسم الناشر: معهد التخطيط القومي.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2021.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف سعي كافة حكومات دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول وتحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة ومنخفضة الدخل والأولى بالرعاية والمهمشة، مستخدمة في ذلك مجموعة متنوعة من برامج الحماية وشبكات الأمان الاجتماعي التي تعد أحد أدوات السياسة المالية الإنفاقية التي تلجأ حكومات الدول لتحقيق هذه الأهداف. وقد بدأت تجربة مصر مع برامج الحماية الاجتماعية منذ خمسينات القرن الماضي من خلال تطبيق الدعم السلعي المستمر حتى حتى الآن. ومع استمرار مصر في تنفيذ أجندتها الطموحة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي، اتجهت الحكومة المصرية إلى التوسع في برامج ومبادرات الحماية الاجتماعية لحماية الشرائح منخفضة الدخل وإخراجها من دائرة الفقر وتمكينها اقتصادياً.

وقد انعكس الاهتمام الحكومي بقضايا الحماية الاجتماعية خاصة فيما يتعلق ببرامج شبكات الآمان الاجتماعي في زيادة المخصصات المالية المقررة لهذه البرامج، حيث ارتفعت قيمة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بالموازنة العامة للدولة من 198.5 مليار جنيه خلال العام المالي 2015/2014 لتصل إلى 327.7 مليار جنيه خلال العام المالي 2020/2019 أي بزيادة قدرها 65%، وتستحوذ برامج الحماية الاجتماعية على 82.6% من قيمة هذا الدعم واكبها اهتمام الدولة المستمر واستحداث برامج ومبادرات للحماية الاجتماعية، وإدخال آليات جديدة لاستهداف الفئات المستحقة لهذه البرامج وتوسيع مظلتها لتشمل عدد أكبر من المستفيدين من الفئات المستحقة للدعم الحكومي. وقد تناول المؤلف أيضاً كل من أهم سمات برامج الحماية الاجتماعية ودعم السلع الغذائية والخبز، عرض ما شهدته البرامج المختلفة من تطوير وتحديث، رصد وتحليل مدى تحقيقها لأهدافها المخطط الوصول إليه، وضع مقترح خاص بمستقبل برامج الحماية الاجتماعية والدعم في مصر وآليات تحسين كفاءتها وتعزيز فاعليتها في تحسين مستوى معيشة المستهدفين من هذه البرامج.

## الكتاب السابع عشر: آفاق اقتصادية معاصرة – الدين العام الحكومي:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: أسامة الجوهري.
- اسم الناشر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2021.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

شهد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء منذ نشأته عام 1985 عدة تحولات ليواكب التغيرات التي مر بها المجتمع المصري، حيث اختص في مرحلته الأولى (1985 – 1999) بتطوير البيئة المعلوماتية في مصر، ثم كان إنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام 1999 نقطة تحول رئيسية في مسيرته ليؤدى دوره كمؤسسة فكر (think tank) تدعم جهود متخذ القرار في مجالات التنمية المختلفة ومنذ ذلك الحين أصبح المركز يتبنى رؤية مفادها أن يكون المركز هو الأكثر تميزاً في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بناء، وتعزيز عنوان التواصل مع المواطن المصري الذي يعد غاية التنمية وهدفها الأسمى الأمر الذي يؤهله للاطلاع بدور أكبر في وضع السياسة العامة وتعزيز كفاءة جهود التنمية وفاعليتها وترسيخ مجتمع المعرفة.

وقد تناول المؤلف الحديث عن جائحة كورونا التي هزت العالم اقتصادياً، فهي أزمة غير مسبوقة سببت العديد من التداعيات السلبية للاقتصاد العالمي، ومازال هناك حالة من عدم اليقين الشديد حول التنبؤ بالأوضاع خلال الفترة القادمة. لهذا كان من الضروري تولي المركز المتابعة الدقيقة لهذه المتغيرات والتداعيات بصفة مستمرة حتى يتمكن من مواكبة أجواء عدم اليقين الاقتصادي التي سببتها الجائحة. وتناول المؤلف أيضاً دراسة عن "آفاق اقتصادية" موضوع الدين العام الحكومي، حيث أدت جائحة كورونا إلى تزايد الديون الحكومية بشكل غير مسبوق بسبب الاستجابة المالية والنقدية العالمية الضخمة للجائحة. وقد اتجه العالم نحو التوسع في الاقتراض، ومن المقدر أن يسجل الدين العام العالمي 101.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي في نهاية عام 2020. كما أدت الجائحة إلى زيادة معدلات التخلف عن السداد وزيادة الحاجة إلى إعادة هيكلة الديون، فوفقاً لصندوق النقد الدولي بالاستناد إلى أحدث البيانات المنشورة، ارتفع عدد الدول منخفضة الدخل ذات الوضع المالي الحرج إلى 69 دولة خلال عام 2020 منهم 7 دول تعاني من ضائقة ديون، 28 دولة معرضة لمخاطر عالية، 23 دولة معرضة لمخاطر متوسطة، 11 دولة معرضة

لمخاطر منخفضة مما ينذر بخطورة الوضع العالمي الأمر الذي يستوجب إسهامات من المنظمات الدولية والدول الغنية لإنقاذ هذا الوضع الحرج.

## الكتاب الثامن عشر: المالية العامة والتشريع الضريبة:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: ليلى فوزي أحمد جعفر.
- اسم الناشر: المركز العربي للنشر والتوزيع.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2020.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف في هذا الكتاب علم المالية العامة دراسة وتحليل النشاط المالي للحكومة في إنفاقها المتنوع من أجل إشباع الحاجات العامة والحصول على إيرادات لتمويل ذلك الإنفاق، وما يستتبعه ذلك من وضع موازنة عامة تضم بين دفتيها أبواب الإنفاق العام بحسب مصارفها وأبواب الإيرادات العامة بحسب مصادرها. وقد نشأ مفهوم المالية العامة مع نشأة الدولة وتطور مع تطور وظائفها، واستند علم المالية العامة في تطبيقاته العملية إلى النظريات الاقتصادية وتطوراتها. وتتعاظم في الوقت الحاضر أهمية الدراسات النظرية والتطبيقية لعلم المالية العامة نتيجة للدور المتزايد الذي تلعبه في جميع النظم الاقتصادية الاشتراكية والرأسمالية. وتأتي أهمية هذه الدراسات لتكون عوناً في معالجة بعض القضايا المالية الملموسة وضرورة تطوير علم المالية العامة تحديداً بالدول النامية وصولاً إلى بناء نظام رشيد لإدارة النظام المالي في علاقته بالاقتصاد العام للدول. ونظراً لصعوبة فصل الجانب النظري عن الجانب العملي، جاءت الدراسة تطبيقاً للوجهتين العلمية والفنية، وذلك من خلال مقدمة وجيزة عن علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية الجوهرية المتعلقة بالموارد الاقتصادية والحاجات الإنسانية. ثم تطرق المؤلف لشقي المالية العامة وهما النفقات والإيرادات العامة بالموازنة للدولة والأدوات المالية التقليدية كالضرائب والرسوم كمورد استثنائي، والأدوات المالية الحديثة كالثمن العام والإصدار النقدى.

وتعد الضريبة من أبرز المصادر المالية الداعمة لتمويل الإنفاق العام، حيث يتم الاعتماد عليها كلياً أو جزئياً في الموازنة العامة للدولة وفقاً لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم. ويعد البحث في مضمونها أمراً هام لابد منه للذين يدرسون أحكام القانون المالي والمحاسبة باعتبارها عصب الحياة المالي للدولة المتقدمة. كما تناول المؤلف التعريف بالمالية العامة والضريبية كعلم مجرد

يمتلك من الذاتية والتميز ما يجعله مميزاً عن غيره من العلوم المالية الأخرى. كما تناول أيضاً أسلوب المحاسبة الضريبية على الأشخاص الطبيعية وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل. ومن هذا المنطق جاء إعداد هذا الكتاب كمحاولة لتوضيح ارتباط اقتصاديات المالية العامة بدور الدولة الوثيق في تحقيق أقصى مساهمة لخدمة أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تضمن الكتاب فصل تمهيدي في نبذة وجيزة لمقدمة علم الاقتصاد وجوهر المشكلة الاقتصادية ثم الانتقال إلى بابين رئيسيين يتناول أولهما النفقات والإيرادات العامة للدولة، في حين يتناول الثاني الأحكام العامة للتشريع الضريبي في مقدمته قانون ضريبة الدخل. كما تم تخصيص الفصل الثالث من الباب الثاني للحالات التطبيقية العملية لقانون ضريبة الدخل تحديداً فيما يتعلق بآلية المحاسبة الضريبية للأشخاص الطبيعية وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل.

## الكتاب التاسع عشر: مصر وكينيا:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: عبدالعاطي أبو زيد.
- اسم الناشر: الهيئة العامة للاستعلامات.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2019.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف في هذا الكتاب تطور العلاقات بين مصر وكينيا منذ عام 2014، خاصة في ضوء التواصل المكثف بين الرئيس عبد الفتاح السيسي والرئيس الكيني أوهوروكينياتا. ويستند هذا التطور إلى أسس جغرافية وتاريخية وتطلعات مشتركة لصالح الشعبين والقارة الإفريقية، فمصر وكينيا يربطهما شريان واحد هو نهر النيل، كما يستند التعاون الراهن بينهما أيضاً إلى تاريخ طويل من الكفاح والتعاون المشترك الذي بدأ في ستينيات القرن الماضي في عهد الزعيم جمال عبدالناصر خلال مساندته لحركات التحرر الكينية بزعامة "جوموكينياتا". كما تناول المؤلف السعي إلى تعزيز التفاهم بين الشعبين مصر وكينيا، كما يتضمن بيانات أساسية عن جمهورية كينيا في كافة الجوانب التاريخية والجغرافية والسكانية، إضافة إلى النظام السياسي والتطور الاقتصادي وفرص الاستثمار والنمو، وكذلك المؤشرات الهامة في هذه المجالات إضافة إلى السياحة وأشهر الأماكن السياحية في كينيا من أجل تعزيز معرفة شعب مصر والقراء في كل مكان بدولة كينيا استناداً لمصادر مصرية وكينية ذات ثقة. ويربط مصر وكينيا شريان واحد هو نهر النيل، وتاريخ طويل من التعاون البناء، وتتشاركان في ذات التطلعات التوجهات وتسعيان لتحقيق التنمية والرخاء الاقتصادي لشعبيهما إعتماداً على إمكاناتهما

الكبيرة وموقعهما الإستراتيجي. ونحن نؤمن بأن التعاون الاقتصادي بينهما سيكون عاملاً حاسماً في تحقيق هذه الأهداف. وقد شهدت مباحثات البلدين مناقشة سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين بما يحقق المصالح المشتركة وتطلعات الشعبين الشقيقين. كما تناول المؤلف مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تغطي مسائل متنوعة مثل الزراعة والثروة الحيوانية والسياحة والتجارة والتعليم والثقافة والاستثمار والدبلوماسية مما يدل على عمق التعاون والصداقة القائمة بين البلدين. ونوه المؤلف إلى ضرورة مراجعة هذه الاتفاقيات وضمان تنفيذها بالكامل لتتحول إلى برامج ومشروعات تخدم البلدين.

## الكتاب العشرون: دعم الصناعات كثيفة الطاقة وأثره على الحصيلة الضريبية بالدول النامية "دراسة مقارنة":

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: ليلى فوزي أحمد جعفر.
- اسم الناشر: المركز العربي للنشر والتوزيع.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2019.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف قضية الدعم التي تعتبر من أهم القضايا التي تفرض نفسها على الساحة المحلية أياً كانت الأنظمة الاقتصادية السائدة، حيث أنها تثير العديد من القضايا الاقتصادية التي تطرح عند مناقشة الموازنات العامة للدول سنوياً لما تمثله من عبء على هذه الموازنات والمساهمة في العجز المزمن بها وعلاقة ذلك بمنظومة الفساد الدعمي خاصة في الدول النامية. وقضية الدعم من أكثر الموضوعات التي تثير جدلاً واسعاً لصعوبة محاولة التوصل إلى مفهوم وافي للدعم، وكيفية وصوله إلى مستحقيه والتمييز بين مستحقي الدعم وغير مستحقيه. ويثور التساؤل عن مدى إمكانية الإبقاء على الدعم العيني المصحوب بسياسات الترشيد بهدف تعظيم الاستفادة منه وتحقيق الأهداف المرجوة من تطبيقه أم يكون من الأفضل إلغاء الدعم تحديداً في صورته العينية والإبقاء علية في صورته النقدية في إطار خطة معينة ذات صلة بمعدلات التضخم السائدة، على أن يتم طرح تلك الرؤى في ضوء السياسات الاقتصادية العامة للدولة حتى لا يكون إلغاء أو إصلاحه مجرد وسيلة لنقل الأعباء دون تحقيق فاعلية ملموسة في صالح الفرد أو الهيكل الإنتاجي، ودون أن يكون ذلك محاولة لإقصاء دور الدولة عن النشاط الاقتصادي ككل.

وقد تناول المؤلف موضوع الدعم بعمومه، حيث يتفرع عنه مسألة شائكة اقتصادياً وهي دعم الطاقة الموجه إلى قطاع الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، والذي يمثل قاعدة إنتاجية لا يستهان بها لما يتميز به هذا القطاع (بخلاف القطاعات الاستهلاكية والخدمية النمطية) بأنه قطاع اقتصاد منتج وليس مجرد اقتصاد ريعي، فضلاً عن المساهمة في الناتج القومي وتشغيل العمالة وجذب الاستثمارات. وقد تزامن ذلك مع وجود أزمة حقيقية في توافر مصادر الطاقة وخاصة البترولية منها والخشية من نضوبها والأضرار البيئية المتعددة من جراء الإفراط في استخدام تلك المصادر، وسعي دول العالم إلى استخدام مصادر الطاقة البديلة. ومما لاشك فيه أن مصر تعد نموذجاً للدول النامية التي يسودها اقتصاد كثيف الاستخدام للطاقة المدعومة والموجة في غالبيته إلى نسبة ضئيلة من القطاع الصناعي في مصر وهى الصناعات التحويلية كثيفة الاستهلاك للطاقة، في الوقت الذي تعانى فيه البلاد من نقص في مصادر الطاقة واستهلاك هذه الصناعات بمعدلات لا يستهان بها من الطاقة المتاحة مما أصبح معه إعادة النظر في قضية دعم الطاقة في مصر ومستقبله أمر حتمي يستوجب معه تقييم سياسات دعم الطاقة لاحتوائها على قدر كبير من الخلل يجب معالجته لوقف هدر المال العام، والذي ينعكس على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد سارعت الدول المتقدمة إلى تعديل سياستها الاقتصادية حيال الصناعات كثيفة الطاقة بانتهاج طرق بديلة لتطوير هذه الصناعات لإدخال تكنولوجيا متطورة قليلة الاستهلاك للطاقة مما يساهم في الحفاظ على الاحتياطي العالمي للطاقة وإبعاد هذه الصناعات كثيفة الطاقة والملوثة للبيئة عن الحدود الوطنية لتلك الدول وتوطينها في الاقتصاديات الناشئة والأقل نمواً مع استيراد منتجات هذه الصناعات واستخدامها في المنتجات النهائية المعاد تصديرها من جانب الدول المتقدمة لتعظيم الاستفادة بفروق الأسعار العالمية. وقد نتج عن ذلك أن أصبحت الدول النامية بمثابة داعم لمنتجات الدول المتقدمة نتيجة استمرارها في سياسة تقديم الدعم لهذا النوع من الصناعات. وقد لاقت هذه السياسات قبولاً لدى المستثمرين تمثلت في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تلك الصناعات بالاقتصاديات النامية مستفيدة من دعم الطاقة الموجه إلى ذلك القطاع الصناعي في صورة أسعار مخفضة للطاقة والمواد الخام التعدينية "المكون الأساسي لتلك الصناعات" فضلاً عن حرية التصدير إلى الأسواق الخارجية والتعامل في الأسواق المحلية بأسعار الأسواق الدولية دون أن يعود ذلك بنفع عام مباشر في صورة فائض اقتصادي أو خفض أسعار تلك المنتجات بالأسعار المحلية.

وتحقيقاً للتخصص البحثي لابد أن يتم الكشف عن التناقض غير المبرر اقتصادياً حيال المفارقة القائمة ما بين الدعم المقدم لهذا النوع من الصناعات في الوقت الذي يتم بيع المنتجات الناتجة عنها بالسعر العالمي في الأسواق المحلية لتحقيق أقصى ربح بأقل تكلفة. كما تستلزم ضرورة البحث العلمي أن يتم الكشف عن مدى تحقيق حصيلة ضريبية تتناسب مع الأرباح المحصلة من الصناعات كثيفة

الاستخدام للطاقة، والتحقق من عدم استغلال ثغرات قوانين الضرائب وحوافز الاستثمار عن احتساب الضرائب على أرباح هذه الصناعات، والتي تسن على التعامل ضريبياً مع كافة الصناعات بغض النظر عن التفاوت في دعم الطاقة المقدم من الدولة وما يمثله ذلك من حرمان أوجه التنمية بالقطاعات الأخرى من نصيب هام من الدعم الحكومي. كما ركز المؤلف على أهمية التحقق من مدى كفاءة نظام دعم الطاقة في مصر وهل هو بحاجة إلى الإصلاح أم الإلغاء والتحقق من كفاءة التشريع الضريبي في تحقيق عائد ضريبي عادل مقارنة بتكلفة دعم الطاقة والاستفادة الحقيقية من الصناعات كثيفة الطاقة في ظل نظام الخصخصة والممارسات الاحتكارية لبعض الشركات دولية النشاط للعديد من هذه الصناعات والتحقق من الترابط بين السياسة العادلة لدعم الطاقة ومتطلبات الاستثمار المحلى الأجنبي. كما تناول المؤلف أيضاً دعم الصناعات كثيفة الطاقة محلياً ودولياً بالتفصيل والأداء المالي للصناعات كثيفة الطاقة في ضوء وضع الطاقة العالمي والإختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري وعلاقتها بدعم الطاقة.